وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر– بسكرة–

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

المصطلح النحوي عند النحاة العرب

دراسة تطبيقية في تطور المصطلح حتى القرن 4هـ

مذكرةمقدمةلنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي.

إعداد الطالبة:إشراف الدكتور:

زينب مغازي عزيز كعواش

السنـة الجامعيـة:

1435 هـ/1436هـ

2014م/ 2015م

(

ِهِ نَزَلَ ﴿١٩٢﴾ ٱلۡعَٰلَمِينَ رَبِّ لَتَنزِيلُ وَإِنَّهُۥ

ِتَكُونَ قَلۡبِكَ عَلَىٰ ﴿١٩٣﴾ ٱلۡأَمِينُ ٱلرُّوحُ بِۦ

ُّبِينٍ عَرَبِيّ بِلِسَانٍ ﴿١٩٤﴾ ٱلۡمُنذِرِينَ مِنَ لِ

﴿١٩٥﴾ م)

الشعراء: 192 – 195

مقـدمـة

يعد المصطلح النحوي من الموضوعات التي تمثل الأساس الذي يقوم عليه النحو، ذلك أن المصطلح هو مفتاح العلم، فهو الأداة التي يتحدد بها و يمتاز بها عن غيره من العلوم،فمصطلحات النحو ليست كمصطلحات الفلسفة ولا مصطلحات الفلك،إذلكل واحد منها سمة تخصه و تميزه عن غيره.

وهذا ما قام به نحاتنا الأجلاء في مختلف أبوابهم، إذ أنهم أدركوا مدى ارتباط المصطلح بالعلم،فثبات العلم ورسوخه مرتبط بثبات مفاهيمه و مصطلحاته. وقد عملوا جاهدين على إرساء معالم النحو باستعمال مجموعة مصطلحية ما لبثت حتى شاع استعمالها بين تلاميذهم الذين أكملوا المسيرة وعملوا على تطوير بعض المصطلحات التي لم تكن قد استقرت بعد في تلك الفترة من الدراسات النحوية، وبهذا يكون المصطلح بمثابةالطريق المؤدي إلى فهم الظاهرة النحوية بشكل صحيح.

وهذا ما دفع بي إلى اختيار هذا العنوان **(المصطلح النحوي عند النحاة العرب دراسة تطبيقية في تطور المصطلح حتى القرن الرابع الهجري)**. ونظرا لما يكتسيه المصطلح من قيمة كبيرة و أهمية بالغة في وضع أسس النحو العربي، إضافة إلى رغبتي في إتمام ما بدأته في مذكرة الليسانس التي كانت معنونة بـ :**(إشكالية المصطلح اللساني العربي الحديث بين الترجمة و التعريب)**، فقد أردت الاستمرار في المصطلحية و علم المصطلح.

واعتمدت المنهج الوصفي في الدراسة كما استعنت بالمنهج التحليلي؛ لأنه وافق موضوع البحث، الذي يحمل الإشكالية التالية:

كيف تطور المصطلح النحوي عند النحاة العرب حتى القرن الرابع الهجري من خلال كتابات النحاة؟

وهل بقيت المصطلحات النحوية الأولى على ماهي عليه عند النحاة أم تطورت؟

وهل مس هذا التطور كل المصطلحات النحوية؟ أم أن هناك من بقي على حاله حتى نهاية القرن الرابع الهجري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اتبعت الخطة التالية:

مقدمة

الفصل الأول: المصطلح النحوي ظهوره و تطوره.

أولا: ظهور المصطلح النحوي.

ثانيا: تعدد المصطلح النحوي وإيديولوجيته عند المدرستين البصرية والكوفية.

ثالثا: التعدد المصطلحي وأثره في الدرس النحوي.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية في تطور المصطلح النحوي حتى القرن الرابع الهجري.

. مصطلح الجملة	**الثنائيات المتقابلة**
. مصطلح الفعل	التعريف والتنكير
. مصطلح الاسم	الإعراب و البناء
. مصطلح الحرف	العمدة و الفضلة

. مصطلحات المرفوعات

مصطلحات المنصوبات

تناولت في الفصل الأول المراحل المبكرة لظهور المصطلح النحوي الذي تزامن و نشأة النحو العربي، فكانت بمثابة ميلاد أول المصطلحات النحوية مثل: **الفتح و الضم و الكسر و التنوين**. ثم ما لبثت حتى تطورت الحركة المصطلحية على يد كل من الخليل بن أحمد و تلميذه سيبويه اللذين يعود لهما الفضل في وضع أغلب المفاهيم و المصطلحات النحوية، وإن تفاوتت بين عناوين طويلة شارحة لمفهوم المصطلح دون الإشارة إليه، وبين تحديد دقيق له في أبواب كثيرة من كتبهم.

أما الفصل الثاني فهو دراسة تطبيقية في تطور بعض من المصطلحات حتى القرن الرابع الهجري مثل: الجملة و الفعل و الاسم... فقد عملت على تتبع هذه المصطلحات وتطورها بدءاً من الخليل و سيبويه وصولا إلى ابن السراج و ابن جني، اللذين يمثلان آخر حلقة من نحاة هذا القرن.

وقد استعنت بما قالوه من أمثلة و شواهد جاءت في مؤلفاتهم والمبينة لحال المصطلح وقتئذ، كما عرضت بعض الثنائيات المتقابلة مثل: الإعراب و البناء، التعريف و التنكير وغير ذلك، فحللتها بنفس الطريقة وتتبعت أثرها وجذورها الأولى وكيف انتهت ووصلت عند النحاة المتأخرين.

ولم أكتف بهذا فحسب، بل قدمت دراسة نقدية موجزة عن مدى التزام اللغويين بما وضعوه من مصطلحات وحدود نحوية، فأسفرت الدراسة على تداخل بعض المصطلحات في

مسائل نحوية محددة، مع بعض المصطلحات الأخرى ، لكن هذا لا يعيب جهد الأوائل في إرساء قواعد هذا العلم.

ومن الدراسات السابقة التي ساعدتني عن كشف اللبس و الغموض في زوايا كثيرة من الموضوع هو كتاب: **المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القر الثالث هجري** ، والذي يعد في الأصل أطروحة دكتوراه قدمها **محمد عوض القوزي**، فكان هذا المؤلف بمثابة النور الذي اهتديت به في دراسة تطور المصطلحات النحوية.

أما صعوبات البحث فقد واجهني منها ما استطعت تذليلها و تجاوزها، ومنها ما تعسر، كالصعوبة التي واجهتني في تتبع التطور التاريخي لبعض معاني المصطلحات، **كمصطلح المفرد و المشتق**، إذ وجدت تداخلا بينهما و بين كثير من المصطلحات الأخرى ما أدى بي إلى الحيد عن هذه المصطلحات والدخول في أخرى، كما صَعُب علي الالمام بجميع المصطلحات النحوية نظرا لضيق الوقت.

وفي الأخير: أشكر الله عز و جل الذي وفقني في الدراسة و في إتمام هذا العمل حتى رأى النور، و أشكر والدي الكريمين على ما بذلوه من جهد وتعب حتى وصلت إلى المرحلة الدراسية هذه بدعائهما و كرمهما.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي ***الدكتور عزيز كعواش*** الذي رافقني منذ بداية البحث بإشرافه المتميز و توجيهاته الدقيقة فكان نعم السند و نعم المشرف، جزاك الله عنا كل خير.

الفصل الأول:
المصطلح النحوي ظهوره وتطوره

أولا: ظهور المصطلح النحوي و تطوره

ثانيا: تعدد المصطلح النحوي وإيديولوجيته عند المدرستين البصرية والكوفية

ثالثا: التعدد المصطلحي وأثره في الدرس النحوي

أولا: ظهور المصطلح النحوي وتطوره

1- إرهاصات المصطلح النحوي:

من الصعوبة تحديد البدايات الأولى للمصطلح النحوي، وذلك لانعدام الوثائق الشاهدة على فترة المخاض و الممثلة لبدايات التأليف النحوي.[1]

ولكن يمكن رصد المصطلحات الأولى التي رافقت نشأة النحو، وذلك بتتبع مراحل تطور هذا العلم. وهنا تجدر الاشارة إلى أن القدامى قد اختلفوا في أول من رسم النحو، فقال البعض أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون نصر بن عاصم، بينما ذهب البعض إلى أن عبد الرحمن بن هرمز هو واضع النحو، لكن أكثر الروايات تشير إلى أسبقية الدؤلي[2].

وكان الهدف المنشود من النحو هو حفظ القرآن الكريم من اللحن، وقد تفطن العلماء إلى خطورة الوضع الذي آلت إليه العربية، فبدأت الجهود تتجه نحو وضع علم يضبط اللسان العربي من الخطأ، فكانت البداية مع أبي الأسود إذ بعث إليه **زياد ابن أبيه(ت53هـ)**«اعمل شيئا تكون فيه إمام ينتفع الناس به، و تُعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ

"بالجر":﴿

[1] ينظر عبد القادر المهيري،« إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي»، مجلة المعجمية، العدد5، 6، 1989م، 1990م. ضمن كتاب**نظرات في التراث اللغوي العربي**. ط:1. بيروت، لبنان: 1993م، ص166.

[2] ينظر القاضي أبي سعيد السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**. تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي. ط: 1. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، 1375هـ، 1995م، ص 10.

لُهُ ٱلۡمُشۡرِكِينَ مِنۢ بَرِيٓءٞ ٱللَّهِ أَنَّ ٱلۡأَكۡبَرِ ٱلۡحَجِّ يَوۡمَ ٱلنَّاسِ إِلَى وَرَسُولِهِۦٓ ٱللَّهِ مِنَ وَأَذَانٞ وَرَسُولُۥٓ)[1] فقال ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبلغني كاتبا لقنا... فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني فتحت فمي فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، فإن ضَممتُ فكي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنَّة فاجعل مكان النقطة نقطتين» [2].

وهنا يمكن الذهاب بشيء من الجزم إلى أن هذا العمل يمثل الارهاص الأول لنشوء المصطلح النحوي، فقد استخدام الدؤلي: **الفتح، والضم، والكسر** ، وهي مصطلحات نقط الإعراب وضعها للتفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ، وهذا ما يبرز ذكاء أبي الأسود في اختيار هذه الحركات لسهولتها وإيجازها وسرعة تحليلها[3].

وقد تم التركيز على الدلالة الصوتية في وضع هذه المصطلحات، إذ إنها تمثل وصفا لحالات الشّفتين، وبهذا يكون أوّلَ من وصف عضوا من أعضاء الجهاز الصوتي عند إخراج الحرف، لأنّ الانفتاح اتجاه الأعلى والانكسار تجاه الأسفل، أما الضم فوسط بينهما، ومنه فموضع الفتحة أعلى الحرف، والكسرة أسفله وموضع الضمة وسط الحرف.[4]

وواصل تلاميذ أبي الأسود الدؤلي ما بدأه أستاذهم، وأضافوا إلى ذلك عملا جليلا لا يقل أهمية عن صنيعه، وفي مقدمتهم **نصر بن عاصم(ت 89هـ)** و **عبد الرحمن ابن هرمز(ت117هـ)** و **يحيى بنيعمر(ت 129هـ)** و**عنبسة الفيل(ت 100هـ)** و **ميمون**. فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأُخذ عنهم النقط وحفظ وضُبط، ويسمى **بنقط الإعجام**؛ لأنه نقط

---

[1] التوبة: 4.

[2] السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**. ص12.

[3] ينظر عبد الله بن محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ط: بلا. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1413هـ، 1993ك، ص51.

[4] ينظر كريم ناصح الخالدي، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**. ط:1. عمان، الأردن: 2006م، ص61.

جديد للحروف المعجمة تمييزا لها من الحروف المتشابهة مثل: الباء والتاء والثاء والدال والذال.[1]

ولما بدأ الفصل بين نقط الإعراب ونقط الاعجام يشكل عقبة للقارئ و المبتدئ، توصل الخليل إلى وضع مصطلحات جديدة للعلامات الإعرابية، فجعل الفتحة ألفا صغيرة، والضمة واواً صغيرة، والكسرة ياء صغيرة مردودة إلى الخلف[2].

أما المصطلح الآخر الذي ظهر وبدايات نشأة النحو العربي هو:

مصطلح العربية: والذي مر بمراحل ثلاثة تطورت فيها دلالة هذا المصطلح، فقد كانت العربية تعني لغة البادية الفصيحة، وهذا قبل نشأة النحو، وصحة ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه«تَعلَّموا العربية فإنَّها تثبت العقل وتزيد في المروءة».[3]

أما الدلالة الثانية التي اكتساها هذا المصطلح بعد نشأة النحو على يد أبي الأسود وتلاميذه هي القواعد النحوية، و ما يبين هذا القول **ابن سلام الجمحي** «كان أول من أسَّسالعربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبا الأسود الدؤلي».[4] ثم ما لبث

أن تطور مفهوم العربية حتى شمل كل الدراسات اللغوية من نحو وصرف وتصريف.[5]فنجدأباعمروبنالعلاءيوضحهذافيقوله: « أخبرنيعماوضعتهمماسميته

عربية أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خَالفتكَ فيه العرب، وهو حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأُسمي ما خالفني لغات».[1]

---

[1] ينظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ط:7. مصر: دار المعارف، 1992م، ص 17.

[2] ينظر عبد الله بن محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ص 53.

[3] أبو بكر بن الحسن الزبيدي الأندلسي، **طبقات النحويين و اللغويين**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:2. مصر، القاهرة: دار المعارف، 1984م، ص 13.

[4] محمد بن سلام الجمحي، **طبقات الشعراء**. ط: بلا. لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ، 2001م، ص12.

[5] ينظر عبد الله بن محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ص60.

وهذا التطور الذي مس مصطلح "**العربية**" حتى أصبح دالاً على كل ما يتعلق باللُّغة، لم يقتصر على هذا المصطلح فقط، بل مس آخراً رافق نشأة النحو ثم تطور بعد جهود النحاة الأوائل، وهذا المصطلح هو الإعراب.

مصطلح الإعراب: في البداية كان يُقصد به البيان والوضوح، وهذا هو معناه اللغوي والذيُ يبيِّنُه قول مالك بن أنس رضي الله عنه: «الإعراب حُليُّ اللِّسان فلا تمنعوا ألسنتكم حالياً»[2]، أي أن الإبانة هي زينة الكلام، وهذا ما دفع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أمر أبي الأسود تعليمَ أهل البصرة الإعراب. وقد تطور هذا المصطلح ليدل عل ى النحو ويصبح رديفا له، بحيث أخذ به أغلب النحاة وسمُّوا مؤلفاتهم به مثل:[3]

. إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت338هـ).

. سر صناعة الإعراب لابن جني (ت392هـ).

مشكلإعرابالقرآنلأبيمحمدمكيطالب (ت437هـ).

. مُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)

وبعد فترة من الزمن استقل مصطلح النحو ليدل على قواعد تضبط اللسان العربي، ولم تذكر الروايات في نشأة النحو أن أبا الأسود الدؤلي أو أحدَ تلاميذه استعملوا هذا المصطلح،فقدظهربعدهموجاءعلىلسانالحضرمي (ت117هـ) عندما سأله يونس بن حبيب (ت 182هـ) قائلا: « هل يقول أحد: الصُّويق بمعنى السُّويق؟ فقال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس».[4]

---

[1] الزبيدي، **طبقات اللغويين و النحويين**. ص39.

[2] المرجع نفسه. ص13.

[3] عبد الله محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ص 63-64.

[4] الزبيدي، **طبقات اللغويين والنحويين**. ص32.

مايمكن أن نلاحظه أن المصطلح النحوي لم يكن مستقراً ؛ لأن النحو لا يزال في طور النشوء والنمو، ومع هذا فالمتتبع لأقوال النحاة القدامى والمدقق في أحكامهم في مختلف الأبواب النحوية يجد إشارات وتلميحات لبعض المصطلحات النحوية المستعملة اليوم، فعلى سبيل المثال قول **ابن سلام الجمحي:** « كان أبو عمروعيسى يقرآن ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠﴾[1] بالنصب ويختلفان في التّأويل، كانعيسى يقول: على النداء كقولك: يا زيد والحارث، ولما لم يمكنه: يا زيد يا حارث. وكان أبو عمرو يقول: لو كانت على النداء لكانت رفعا ولكنها على إضمار (وسخَّرنا) كقوله على إثر هذا ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا﴾[2] أي سخَّرنا الريح»[3]

فنربمصطلحالنداءومصطلحالإضمارقداستعملااستعمالافنيالاغبارعليه،فالمرادبهذاالقولهوالعطف علىالمحلأيأنلفظ " الطيرَ " معطوفةعلىمحلالمنادى.[4]

كانتهذهلمحةعنبدايةالمصطلحاتالنحويةالتيوضعهاالنحاةالأوائلبمنهجمبسط،يقومعلىوصفالظاهرةاللغويةتارة،وعلىالاستنباطوالقياستارةأخرى،وتمثلهذهالمرحلةتمهيدالماسيطرأعلىالمصطلحالنحويمنتطورونضوجعلىيدالخليلوتلميذهسيبويه.

2- مدرسة الخليل وعملية المصطلح النحوي:

عند البحث في تطور علم النحو نلاحظ أن نشأته كانت لظروف خاصة ولم يبدأ مكتملا كنشأت العلوم النَّاشئة، بل نما شيئا فشيئا على يد مجموعة من العلماءعلى رأسهم الخليل

---

[1] سبأ: 10.

[2] سبأ: 12.

[3] **طبقات الشعراء**. ص8.

[4] محمدعوضالقوزي،**المصطلحالنحوينشأتهوتطورهحتىأواخرالقرنالثالثهجري** . ط:1. الرياض،عمادةشؤونالمكتبات، 1401هـ،1981م،ص54

بن أحمد الفراهيدي، إذ لا يخف على أحد جهوده في إرساء معالم النحو حتى صار علما قائما بذاته، فقد لاحظ «أن لكلام العرب نسقا يسير على قواعد محكمة، فعمل على تِبيان تلك القواعد استقراءً من سماع فصيح اللغة، وعلى توضيح علل أقيستها وإبراز العوامل المؤثرة في إعرابها»[1].

أما نشاط الخليل المصطلحي فيبرز في إضافته لعلامات أخرى غير علامات أبي الأسود، وبهذا يكون قد أتمَّ الخليل ما بدأه بوضع الشَّكلِالمتعارف عليه من علامات الفتح والكسر بخط فوق الحرف وتحته بدل النّقط.[2]

الرفع:وهو ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو قولك: زيدٌ، ويُفرِّق بينه وبين الضم لا من حيث الاختصاص بالبناء والإعراب لكنه يجعل الضم ما وقع في أعجاز الكلم غير المنوَّن نحو: يفعلُ، ويجعل للرفع توابع هي:

التوجيه: وهو ما وقع في أعجاز الكلم نحو عين: عُمر.

الحشو: وهو ما وقع في أعجاز الكلم المنون نحو: رجلٌ.

النجر: ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير المنون مماُ ينوَّن مثل اللام في قولك: هذا الجبلُ.

الاشمام: ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف: قيل.

النَّصب:قابل به الرفع تماما، وجعله لما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قوله تعالى:﴿ٱلسَّبِيلَاْفَأَضَلُّونَاوَكُبَرَآءَنَاسَادَتَنَاأَطَعۡنَاإِنَّآرَبَّنَآوَقَالُواْ﴾[3]

[1] محمدالمختارولدأباه،**تاريخالنحوالعربيفيالمشرقوالمغرب**. ط:بلا. بيروت،لبنان: دارالكتبالعلمية، 1971،ص76

[2] المرجع نفسه. ص 72.

[3] الأحزاب: 67.

الخفض:قابل به الرفع والنصب في الاختصاص بأعجاز الكلم منوناَ نحو دال (زيد) وجعل له توابع هي: الكسر و الجر.[1]

الجزم: خصَّصه الخليل بأعجاز الأفعال وجعل توابعه: التسكين لوسط الفعل، والتوقيف لما في أعجاز الأدوات نحو: ميم (نعمْ).

وقد ترك لنا الفراهيدي أضخم معجم سماه بـ: "**العين** "احتوى على ترسانة مصطلحية لا يستهان به، إلا أن الباحثين أجمعوا على أن هدف الخليل من معجمه هو رصد ألفاظ العرب وتسجيلها ولم يكن وضع المصطلح يدور بخلده . وحجتهم في ذلك هو تعدد المصطلحات وتناثرها في كتابه؛ أي لم تكن منظمة على وتيرة واحدة، ونستشف هذا من مقدمة المعجم يقول فيها : «هذا ما ألفهالخليل بن أحمد البصري رحمه الله من حروف: أ ب ت ث مع ما تكلمت به. فكان مدار الكلام العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباته، فلا يشِذُّ عنه شيء من ذلك».[2]

وهذا ما يثبت أن واقع المصطلح النحوي وقتئذ لا يزال قيد النضوج والتطور ولم يصل بعد إلى مرحلة الاستقرار.

الاسم: كما نجد الخليل قد استعمل مصطلح " الاسم" وذلك في قوله: « إذا جعلت الوزن مصدراَ نصبتً، وإن جعلته اسماَ وصفتَ به، وشبَّه ذلك بالخَلقِ قال: قد يكون الخلقُ مصدراً ويكون الاسم مخلوق».[3]

ففي النص هذا النص نرى دقة تمييز الخليل بين دلالة المصدر" الخلق" على الحدث، ودلالة لفظ " المخلوق " على الاسم.[1]

---

[1]محمد عوض القوزي، **المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري**. ص90.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط: بلا. بيروت: دار الكتب العلمية،1424هـ، 2003م، ج2،ص 45.

[3] أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه** . تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط: 3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ، 1988ك، ص120.

ضمير الفصل: جاء في قول صاحب الكتاب: «واللهِ إنَّه لعظيمٌ هو فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت لغواً».[2]

فلفظ " فصلا" كانت إشارة إلى ما سمي لاحقا بضمير الفصل الذي يأتي بين المبتدأ والخبر وبقيت هذه التَّسمية إلى اليوم.[3]

أما قول تلميذ الخليل: « وزعم الخليل أن هذا إنَّما قَبُح من قبيل أن هذا الاضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أنْ يشركَ المظهر مضمراً يُغيِّر الفعل عن حاله إذا بَعُد منه».[4]فظاهر القول حديث عن المضمر لكنَّ القصد منه هو الضمير.[5]

مصطلحالفعل:عندالخليلوسيبويهفيُدركبأزمنتهاالثلاثة،لكنالفعلعندهماأعمفهويشملالحديثبصفةع امة،غيرأنحديثهماعنالفعللايكونبالمعنىالمتعارفعليهإلاإذاتحدثناعنهمنحيثالعمل،فهنانجدحديثاعن الفعلكمانعرفودليلاعلىأن فكرة العامل هي الركن الأساسي في النحو العربي، ودليل ذلك قول سيبويه: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... وزعم الخليل أنَّها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت كان أخاك زيد إلا أنَّه ليس لك أن تقول: كأن أخوكَ عبد الله تريد: كأنَّ عبد اللهِ أخوكَ لأنَّها لا تُصرف تَصرُّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع، كما يُضمر في كان،

---

[1]ينظر شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل** . ط:بلا. سوريا، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، 1989م، ص 391.

[2]سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص397.

[3]ينظر شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**. ص397.

[4]سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص373.

[5] ينظر شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**.ص397.

فمن ثم فرقوا بينهما كما فرَّقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال».[1]

كذلك الأمر بالنسبة لمصطلح "**التعدي**" إذ لم يكن همهم التعبير عن زمن الفعل ولا بنائه الصرفي ولا قدرته على الاسناد إلى فاعل أو قصوره عن ذلك. بل كان همُّهم التّعبير عن مدى قدرة الفعل على تجاوز تأثيره ف ي الفاعل إلى التأثير في المفعول الذي يدل عليه المعنى محمولا على ذلك والمكان وسائر المفعولات الأخرى.[2]

موجز القول أن الخليل جمع ثروة ضخمة من علوم اللغة، اكتسب أصولها مما سمع عن الفصحاء ونماها بتفكير فذٍّ أتاح له أن يبسُط مالم يسمع، فصاغ الجميع في شكل علم متكامل محكم الصنعة فاخترع للغة معجما شاملا، وجعل من النحو علما قائما بذاته.وهذاماشكلمادةخام،كانلتلميذهسيبويهحصَّةالأسدمنها،إذجمعمالقَّنهأستاذهبيندفتيكتابسُمي : قرآنالنحو،وقدأولاهالنحويونأهميةعظمىلأنه:[3]

. أولمؤلففيالنحو.

. اتفاق معاصريه على أمانته في النَّقل.

. أسلوبه المتميز وإ ن كان في بعض الأحيان لا يخلو من تعقيد وغموض لدى كثير من دارسي النحو، حتى أنه احتاج إلى شروحات كثيرة ما استطاعت كلها أن تكشف مكنونه.

وما يعنينا من كتاب سيبويه هو وضع المصطلحات النحوية التي أجمع الدارسون على ورودها بعبارات طويلة خالية من الايجاز تحمل مفهوما نحويا مثل قوله: «هذا باب من

---

[1] **الكتاب**. ج2، ص131.

[2] ينظر كريم ناصح الخالدي، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**. ص59.

[3] محمدمختارولدأباه،**تاريخالنحوالعربيفيالمشرقوالمغرب**.ص81.

اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً».[1]

ما يمكن استنتاجه من هذا النص هو حشد كم كبير من المصطلحات مثل: اسم الفاعل، والفعل المضارع والمفعول، نكرة وتنوين، كانت كلهاتعابير لوصف المفهوم النحوي المقصود، والذي لم يعبر عنه بمصطلحه الصريح ، وقد نلمس هذا في أغل ب قضايا وأبواب كقوله: « هذا باب ما ينتصب فيه المصد ر، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الاخبار و الاستفهام بدلا من اللفظ كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر، وذلك قولك ما أتت إلا سيراً».[2]

وقد نجد تقدما لمصطلحات بذكر أقسامها [3] كما في قوله: « فالكلم اسم وفعل وحرفجاءلمعنىليسباسمولافعل».[4]

ويواصل في وضع حدٍّللاسم بنفس الطريقة بحيث نجد:«الاسم رجل وفرس وحائط»[5].

إلا أننا نجده في مواضع أخرى يقدم لنا مصطلحات في غاية الدقة ويُمايز بينها وبين مصطلحات أخرى قريبة منها، بل تكاد تتداخل معها كقوله في معالج ةأحوال أواخر الكلم.[6]فيقول سيبويه: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار" على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذهالمجاري

---

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص124.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص335.

[3] مصطفى طاهر الحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغوي واقع المصطلح اللغوي العربي قديما و حديثا** . ط:1. الأردن، اربد: عالم الكتب الحديث، 2010م. ص 40.

[4]سيبويه،**الكتاب**. ج1،ص12.

[5] سيبويه، **الكتاب**.ج1، ص12.

[6]ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغويالعربي قديما و حديثا**. ص41.

الثمانية يجمعهن في اللفظة أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف».[1]

وُيبيِّن عِلَّة التّفريق في قوله: « وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ويُبيِّن ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب».[2]

إن سيبويه يُمايز بين ما استخدم في حال الثبات " **البناء**" وبين ما استخدم في حال التغير وفق الموقع الاعرابي "**الإعراب**"، وبقي هذا الاصطلاح متداولاً إلى اليوم.[3]

وهنا يخالف أستاذه في الحركات الإعرابية بحيث طورها وفصَّل فيها ، فلما كانت هذه المصطلحات النحوية مختلطة بين الأفعال والأسماء حددها فجعل الرفع والنصب والجر

والجزم في الإعراب، وجعل الفتح والكسر والضم والوقف في البناء.[4]

إلا أن سيبويه لم يلتزم بهذا الفصل في مواضع من كتابه [5] من خلال قوله: «ورفعوا المفرد المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعها واحد». [6] كما عبر عن الجزم بمعنى البناء على السكون. قال عند حديثه في ندب المضاف إلى ياء المتكلم نحو: واغلامي، واعبادي،

---

[1] سيبويه، **الكتاب**.ج1، ص13.

[2] المرجع نفسه. ج1، ص13.

[3] ينظر مصطفى طاهرالحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغوي واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا**.ج1،ص41.

[4] ينظر عبد الله بن محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ص103.

[5] المرجع نفسه. ص104.

[6] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص183.

وازيدي. فإنه يجوز عنده وازيدايَا[1] وهذا في قوله: « من قِبَل أنه إنما جاء بالألف فألحقاها الياء وحركها في لغة من جزم الياء، لأنه لا ينجزم حرفان وحركها بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا».[2]

فهنا نلاحظ عدم استقرار المفاهيم والمصطلحات النحوي، مما أد ى إلى التعبير عن فكرة واحدة بأكثر من مصطلح وهذا ما نتج عنه تداخل كبير في بعض المصطلحاتو صعوبة تحديد المقصود منها، وخير مثال على هذا مصطلح " **حروف الاضافة**"والتي يطلقها على أكثر من باب نحوي، إذ نجده يقول في **باب حروف الجر** : « والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه...وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم وما قبله أو ما قبله أو ما بعده فإذا قلت: يا لبكر، فإنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافا إلى بكر باللام، فإذا قلت: مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء».[3]

يُرادفبينحروفالجروحروفالاضافةفيهذاالنص،كمايجعلهارديفالحروف

القسم وهذا في قوله: «هذا باب الحروف الإضافة إلى المحلوف به و سقوطها». [4]كما يُطلقه أيضا على باب النسب وعلى ياء النسب المشددة فيقول: « هذا باب الاضافة وهو باب النسبة، اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءيْ الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءَيْ الإضافة».[5]

---

[1] ينظر عبد الله بن محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ص104.

[2] سيبويه، **الكتاب**.ج2، ص221.

[3] المرجع نفسه. ج1، ص419-421.

[4] سيبويه، **الكتاب**. ج2 ، ص 385.

[5] المرجع نفسه. ج3، ص335.

ما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق ذكره أن المصطلحات النحوية في الكتاب لا تكاد تثبت على لفظ واحد أو صورة واحدة إلا قليلا، وقد كثُر البحث في هذا وخرج الدارسون برأي مفاده أن سيبويه لم يعمد إلى وضع المصطلحات، وربما لم يدر هذا بخلد أحد من شيوخه حين قالوا هذه المصطلحات، أن يجعلوا استعمالها على صورة واحدة أمرا مقضياً.[1]

ولكن في المقابل يعد هذا المؤلف ذخيرة مصطلحية استقى من هـ النحاة مفاهيم هذا العلم، فوضعوا المصطلحات المتعارف عليها في كتب النحو المتأخرة.

[1] ينظر علي المجدي ناصف، **سيبويه إمام النحاة**. ط:2. القاهرة: دار الكتب، 1979م، ص172.

ثانيا: تعدد المصطلح النحوي وإيديولوجيته عند المدرستين البصرية والكوفية

1- المصطلح في المدرسة[1] البصرية وأسلوبها في استقراء اللغة:

أجمع الباحثون على دور المدرسة البصرية في وضع النحو العربي و تقعيده، فقد نشأ بصريا و تطور بصريا، وهذا راجع إلى أسبقية هذه المدرسة في وضع أصول القياس النحوي وفق منهج صارم يقوم على عدة شروط سنورد التفصيل فيها عند الخوض في النهج البصري في استقراء اللغة.[2]

أماإرساءمعالمهذهالمدرسةوتحديدمنهجهاوتميزمسائلها،بعودالفضلفيهاإلى

سيبويه فقد كان كتابه قبلة النحو ومصدره الذي استقى النحاة منه جُلَّ القضايا النحوية، وقد تميز علماء هذه المدرسة بالعمق والدقة نظرا لاتصالهم بالثقافات الأجنبية، فكانت عقولهم مصبوغة بالصبغة الفلسفية المنطقية، ما ساعدهم على صياغة النحو في أدق

[1] لم يرد عند النحاة القدماء استعمالهم كمصطلح المدرسة البصرية أو المدرسة الكوفية، وإنما يطلق على مدرسة ينتسب إليها طلاب العلم الذين يتلقون العلوم المختلفة فيقال مُدرس، ومِدراس، وهو البيت الذي يُقرأ فيه القرآن، لكن أكثر المصطلحات شيوعا في الدراسات اللغوية و النحوية هو مصطلح "مذهب" فيقولون هذا مذهب البصريين وهذا مذهب الكوفيين، و يعبرون بـ "مذهب" و يقصدون به الرأي الواحد للنحوي الواحد فنجد النحاة يقولون هذا مذهب سيبويه، وهذا مذهب الأخفش، وهذا مذهب الخليل، إلا أن الباحثين المحدثين استحسنوا مصطلح "مدرسة" بمعنى المذهب النحوي، وذلك لتأثرهم بالغربيين الذين شاع عندهم هذا المصطلح بهذا المفهوم، فاستعمله المعاصرون في الدرس النحوي و الأدبي أمثال: طه حسين، والعقاد و المازني. وأول من اعتمده هو أحمد أمين في كتابه ضحى الاسلام ، ثم ساد في الدراسات النحوية (ينظر عبد الله محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ص147-148).

[2] ينظر عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**. ط:بلا. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008م، ص11.

صورة علمية، كما أهلهم تفكيرهم لإعادة النظر في الكتاب، فشرحوه واختصرواعناوينه الطويلة في أشكال محددة يستقر عليها المصطلح الذي حام حوله سيبويه وأوشك أن يقع عليه.[1]

وهنا تجدر الإشارةإلى أن الدارسين قد قسموا علماء البصرة إلى سبعة طبقات أبرزه م[2]: الخليل (ت 175هـ)، **أخفش الأكبر(ت 177هـ)، اليزيدي(ت 202هـ)، المبرد(ت 285هـ).**

أ- منهج المدرسة البصرية في استقراء اللغة:

أولا: جمع المادة العلمية:

لقد اعتمد البصريون في جمع مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان، ولذلك اختاروا القبائل المصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية وهي: قيس، تميم، أسد، هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين.[3]

ثانيا: التأكد من الثقات في صحة المروي: كان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثِّقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة الذين بذلوا جهد اً في نقل الروايات عن قائليها.[4]

[1] ينظر محمد عوض القوزي، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري**. ص153.

[2] محمدالطنطاوي،**نشأةالنحووتاريخأشهرالنحاة**.. ص77- 104- 105.

[3] ينظر إبراهيم عبود السامرائي، **المدارس النحوية**. ط:2. عمان: دار المسيرة، 2010م، ص29.

[4] المرجع نفسه. ص27.

ثالثا: كثرة المسموع:

وهي التي تسلمهم إلى الاطمئنان من النوط في القواعد، أما القلة في المسموع عدوه مروي يحفظ ولا يقاس عليه.[1]

رابعا: كمية المقيس عليه المنقول عن العرب:

لقد اشترط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فيقعدون على الأكثر وإلا فعلى الكثير وإلا فعلى القليل وإلا فعلى الأقل وإلا فعلى النادر، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه والنظائر على النظائر إذا لم يتناقض مع الوارد، فإذا خالف الوارد ما سبق من قياس أولوه أو اعتبروه شاذاً يُحفظ ولا يقاس عليه.[2]

فالمعنى المقصود هنا هو تحفّظ البصريين في القياس والتشدد في أقيسته، وليس المقصود هو إلغاء القياس وعدم استعماله، أما المصادر التي اعتمد عليها البصريون في الدراسة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. القرآن الكريم: اعتمد البصريون لغة التنزيل أصلا من أصولهم، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم.[3]

2. الشعر الجاهلي والإسلامي: جعل البصريون الشعر الجاهلي أصلا أقاموا عليه نحوهم، وتجاوزوه إلى الشعر الاسلامي فكان لهم من شعر الفرزدق وجرير وغيرهم

مادةاعتمدوها،ومنهفإنلغةالتنزيلوالشعرالقديموماأثرمنالأمثالالجاهلية،كلّ

أولئك كان المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية.[1]

---

[1] ينظر محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**. ط:2. القاهرة: دار المعارف، 1995م، ص127.

[2] ينظر محمد الشاطر أحمد محمد، **الموجز في نشأة النحو**. ص27.

[3] المرجع نفسه. ص27.

وقد تعرضت المدرسة البصرية إلى عدّة انتقادات من مجموعة من اللّغويين، يقول فيها عبد العال سالم مكرم«الواقع أن منهج البصريين في الدراسة النحوية منهج الدقة وينقصه الكمال؛ ذلك لأننا إذا تناولنا المصدر الأول للغة عندهم، وهو المتمثل في قبائل البادية التي ابتعدت عن المؤثرات الأجنبية، نجد أن هذا المصدر لا يقوم على أساس علمي متين، فحصر اللغة العربية في سلامة بنائها وصحة تراكيبها، ومتانة عبارتها في قبائل معينة أمر يجانب الصواب».[2]

وفي هذا القول شيء من الصواب، فمن المنطقي أنّ حصر اللغة في قبائل معينة لا يمكنهم من الإلمام بأساليب اللغة وتراكيبها المختلفة ثم إن القرآن الكريم نزل بلغة قريش وهي أفصح العرب بالرغم موقعها ومكانتها التي جعلت العرب والعجم يفدون إليها.

ومما عيبعلى البصريين إبعادهم بعض القراءات عن مجال الدراسة النحوية، وبهذا العمل قد حرموا علماء النحو مصدرا كبيرا ربما تُنبئ القواعد وتحرر أصول به ، كما أن هذه المدرسة لم تأخذ بالحديث الشريف، واعتدت بالمنطق والعقل وأهملت الرواية و النقل.[3]وهذا ما أدى إلى ظهور مدرسة أخرى شكلت البصرة المعين الذي استقت منه النحو، لكنها انفردت بآرائها و تميزت بمنهجها عن المنهج البصري، وهي مدرسة الكوفة.

[1]إبراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**. ط:1. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1987م،ص20.

[2]عبد العال سالم مكرم ، **القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية** . ط: 2. الكويت: مؤسسة علي جراح الصباح، 1978م، ص97.

[3] المرجع نفسه. ص100.

ب- المصطلح النحوي في مدرسة البصرة:

كان لهذه المدرسة فضل السبق في وضع المصطلحات الأولى والتي بقيت متداولة إلى اليوم، وقد استعملوا في هذا الطريقة الابداعية [1]، في بناء المصطلح مثلما كان الأمر مع زعيم هذه المدرسة **سيبويه**، فالمتتبع للآثار النحوية العربية اليوم، يلاحظ سيطرة ألفاظ البصريين الاصطلاحية على ألفاظ الكوفيين، وتلك السطوة راجعة إلى سيطرة التوجه البصري وهيمنته لجملة من الأسباب يمكن الاقتصار على ذكر أهمها:[2]

. شهرة رئيس المذهب البصري شهرة جعلته رمزا لا خلاف حوله في النحو العربي، وهي شهرة ترسخت بتصنيفه "**الكتاب**"، وكل التصنيفات اللاحقة في أغلبها سائرة في ركابه مستفيدة منه.

. كانت الطرق التي فسَّر بها البصريون الظواهر اللغوية أكثر إغراء من طرق الكوفيين.

. إضافة لقلة المصنّفات الكوفية التي وصلتنا.

ومن الأمثلة التي توضح حال المصطلح عند سيبويه ودوره في وضع المصطلحات النحوية ما يلي:

مصطلحالمسند: والذيقصدبه" الخبر" وذلكفيقوله: « هذابابالمسندوالمسندإليهوهماماالايغنيواحدمنهماعنالآخرفمنذلكالاسمالمبتدأوالمبنيعليهوهو قولك: عبداللهأخوك،وهذاأخوك».[3]

[1] ينظر سمير شرف استيتية، **اللسانيات المجال و الوظيفة و المنهج** . ط:1. عمان، الأردن: جدار للكتاب العالمي، 2008م،ص342.

[2] توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**. ص58.

[3] سيبويه،**الكتاب**.ج1،ص 23.

مصطلح الصفة ومصطلح التكرير[1]:ويطلقه صاحب الكتاب على ما يسمى التوكيد فيُسميه تكريراً بقوله: « مررت بزيد بن عمرو إذا لم تجعل الابن وصفا ولكنك تجعله بدلا أو تكريرا كأجمعين»[2]،أو وصفة في قوله: « أما كلّهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكون أبدا إلا صفة»[3].

مصطلح المنقوص[4]: وهو ما يسمى " **المقصور**" والذي قال فيه في « باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع بالنون والياء في الجر والنصب»[5].

مصطلح الضمير[6]: أطلق عليه "الإضمار" في كتابه وذلك في قوله: « أما ا لإضمار فنحو: هو، وإياه وأنا ونحن وأنت والتاء في فعلت وما زيد على التاء نحو قولك: فعلتما وفعلتم وفعلتن»[7]، كما استعمل مصطلح المضمر للدلالة على الضمير وذلك في: «وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحدا: أنت، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما: أنتما، وإن خاطبت جميعا فعلامتهم أنتم»[8].

مصطلح اسم الفعل[9]: استعمله سيبويه بمصطلحه الصريح وهذا في قوله:« اعلم أن هذه الحروف هي أسماء الأفعال التي لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء

وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل و في يومك»[1].

---

[1] ينظر محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب**. ص82.

[2] سيبويه.ج1، ص377.

[3] المرجع نفسه. ج1، ص377.

[4] محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب**. ص82.

[5] سيبويه، **الكتاب**. ج3، ص390.

[6] إبراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**. ص99.

[7] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص390.

[8] المرجع نفسه. ج2،ص 350.

[9] إبراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**. ص100.

وقد عمل رجال البصرة على تحديد واضح لمصطلحات الكتاب وحصرها في مصطلحات محددة نذكر على رأسهم **المبرد**والذي يعدُّ كتابه "**المقتضب**" ثاني كتاب نحوي وصل إلينا، فقد أتت كثير من مصطلحاته محاكية لاصطلاحات سيبويه، لكنالدور المميِّز الذي قام به أبو العباس المبرد هو تهذيب العبارات الطويلة [2]واختصرها وهذا بعض منها:

مصطلح إن وأخواتها: وفيها يقول: « باب الحروف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي: إن وأن ولكن وكأن ولعل وليت» [3]. فالمبرد اختصر العناوين الطويلة التي جاءت في الكتاب وبدأ يجنح إلى البساطة ودقة التحديد.

مصطلح التمييز: جاء في المقتضب باب سماه: « باب التبيين والتمييز» [4]. فهنا وضع المصطلح النهائي ولايزال قائماً إلى اليوم مثل: عندي عشرون درهماً.

مصطلح لا النافية للجنس: نجدها في « باب ما إذا دخلت عليه "لا" لم تغيره عن حاله؛ لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجز أن يعمل في حروف عاملان وذلك قولك: لا سقياً ولا رعياً ولا مرحباً ولا أهلاً» [5].

مصطلح نائب الفاعل: يقول المبرد: « هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله» [6]،وذلك اختصارا لما قاله سيبويه في: « هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: كُي عبد الله الثوب» [1]، فعبارة المبرد أوضح من عبارة سيبويه وأكثردلالة فسمي لاحقا بنائب الفاعل[2].

---

[1] **الكتاب**. ج1، ص242.

[2] ينظر شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**. ص400.

[3] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. ط: 2. القاهرة: الأهرام التجارية، 1415هـ، 1994م، ج4، ص107.

[4] المرجع نفسه.ج3، ص32.

[5] المرجع نفسه. ج4، ص38.

[6] المرجع نفسه.ج4، ص50.

وقد واصل مجموعة من النحاة في اختصار العناوين والعبارات الطويلة أمثال **أبي جعفر النحاس(ت 338هـ)**، الذي ألّف كتابا سماه "**شرح أبيات سيبويه** "، فقد حدد مجموعة معتبرة من المصطلحات النحوية منها:

باب كان [3]: والذي ورد في الكتاب بـ:« هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»[4].

باب ما[5]:وقد اختصر النحاس عنوانا طويلا جاء به سيبويه في قوله: «هذا باب ما جرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يغير إلى أصله وذلك الحرف ما»[6].

فهذه المصطلحات التي وضعها النحاس نجدها تتفاوت فيما بينها إذ إننا نجد من المصطلحات ما يظهر فيها الابتكار والاختصار– مثلما ذكرناه– فبقيت على حالها إلى يومنا هذا، ومنها مالم يتصرف فيها وبقيت كما هي موجودة في الكتاب[7] مثل:

باب ما ينتصب لأنه عذر لوقوع الأمر [8]: فهذا يعد نقلا حرفيا لما قاله صاحب الكتاب والدليل قوله:« ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر»[9].

---

[1]**الكتاب**. ج1، ص41.

[2] ينظر شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف و التحليل**.ص401.

[3]أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس،**شرح أبيات سيبويه**. تحقيق: زهير غازي زاهد.ط: 1. عمان، الأردن: عالم الكتب، 1406هـ، 1986م،ص38.

[4] سيبويه. ج1، ص45.

[5] النحاس، **شرح أبيات سيبويه**. ص67.

[6]**الكتاب**. ج1،ص57.

[7] ينظر سعود بن غازي أبو تاكي، **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع هجري** . ط: 1. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1425هـ، 2005م، ص403.

[8]النحاس، **شرح أبيات سيبويه**. ص138.

[9]سيبويه. ج1، ص367.

باب مجرى النعت على المنعوت [1]: والأمر هنا لا يختلف كثيرا إذ حذف النحاس العبارات الأخيرة مما قاله سيبويه في الكتاب:« مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك»[2].

ومن جهة أخرى نجد الرماني يستبدل مصطلحات الكتاب بآخرين أكثر ملائمة، فيغيره باستثناء المصطلحات التي كانت واضحة المعنى والمؤدية للغرض مثل: باب النداء [3]، باب الندبة[4]، باب الاستثناء[5]، فكل هذه المصطلحات لا تحتاج إلى اختصار أو تهذيب، وفيما يلي توضيح لوضع المصطلح النحوي عند الرماني[6]:

المصطلح في كتاب سيبويه	المصطلح في شرح الرماني
باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل و ليس بمفعول [7]	باب الحال[8]
هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول و اسم الفاعل و المفعول فيه لشيء واحد[9]	باب كان[10]

[1] النحاس، **شرح أبيات سيبويه**. 109.

[2] الصفحة. ج1، ص421.

[3] المرجع نفسه. ج2، ص172.

[4] المرجع نفسه. ج2، ص220.

[5] المرجع نفسه. ج2، ص310.

[6] ينظر سعود بن غازي أبو تاكي، **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع هجري**. ص403.

[7] سيبويه، الكتاب. ج1، ص44.

[8] محمد إبراهيم يوسف شيبة، «**شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني**» ، (رسالة دكتوراه)، قسم الدراسات العليا فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1415هـ، مج1، ص205.

[9] سيبويه، **الكتاب**.ج1، ص45.

[10] محمد إبراهيم يوسف شيبة، «**شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني**»، مج1،ص210.

هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف "ما"[1]	باب ما[2]
هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول[3]	باب البدل[4]

جدول رقم (01) يوضح وضع المصطلح النحوي عند الرماني.

2- المصطلح في المدرسة الكوفية وأسلوبها في استقراء اللغة:

لا تذكر البصرة إلا وتذكر معها الكوفة، فقد كان لهما فضل التأسيس للنحو العربي وتطويره، فالبصرة كما قلنا هي التي سبقت إلى وضع النحو، لكن الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه، فقد تشربت القواعد والمسائل النحوية من معين البصرة، ثم بدأت تتخذ لنفسهامنهجاخاصابها،مماجعلهاتشكلمدرسةمتميزةذاتمذهب نحوي

قابل المذهب البصري واختلف عنه في كثير من الجوانب[5].

كما تجدر الإشارة إلى فضل الدراسات الدينية والقرآنية في وضع الخطوط الأولى للمنهج الكوفي؛ إذ كانت الكوفة مهجر كثير من الصحابة وأهم ما يميزها أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن، ومنها خرج ثلاثة من القراء السبعة: **عاصم، وحمزة، والكسائي.** والقراءات

---

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص57.

[2] محمد إبراهيم يوسف شيبة، «**شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني**»، مج1،235.

[3] سيبويه، **الكتاب**. ج1،ص 150.

[4] محمد إبراهيم يوسف شيبة، «**شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني**»، مج 1،ص387.

[5] ينظر عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**. ص89.

علم يعتمد على الرواية، وهو ما جعل المدرسة الكوفية تتوسع فيها، وتقيس على المثال الواحد وتستنبط القاعدة[1].

أ- منهج الكوفة في استقراء اللغة:

أولا: الاتساع في الرواية: لا يتشدَّد الكوفيون في فهم الفصاحة كما تشدد البصريون، وإنما يأخذون اللغة من قبائل نزحت من البادية ومن ألفاف من أعراب الحواضر[2].

ثانيا: اتساع الكوفيين في القياس: يعتد الكوفيون بالقليل ولا يهدرون نصًّا يعتبرونه فصيحا، فهم لا يربطون الفصاحة بالجغرافيا، لذا نراهم يأخذون اللّغة من أعراب الحاضرة و يقيسون على كلامهم وعلى غيرهم من أصحاب الشواذ، فهم يقيسون على المثال الواحد ولو جاء مخالفا للكثرة و المتفق عليه[3].

ثالثا: التأكد من الثقات في صحة المروي: لقد تساهل رجال هذه المدرسة في التثبت من صحة المسموع و أمانة رواية وسلامة قائله، فأخذوا عن **حماد الراوية (ت155هـ)وخلف الأحمر(ت180هـ) وكلاهمامتهمفيروايتهيصنعالشعر**

ويُنسبه إلى غيره من الأفصاح[4].

ويُثني بعض من الباحثين المحدثين عن دقة هذه المدرسة في تناولها لقضيا النحو، أمثال مهدي المخزومي الذي يرى أن:« النحو الكوفي أكثر تمثيلا للغة العربية وأدق تصوير لطبيعتها، بالرغم من الهنَّات التي تلوح في طريقة تناولها الموضوعات بالبحث. هذه

---

[1] المرجع نفسه. ص90.

[2] ينظر تمام حسان، **الأصول في النحو دراسة بسيتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة** . ط: بلا. القاهرة، مصر: عالم الكتب، 2000م، ص39.

[3] المرجع نفسه. ص39.

[4] محمد الشاطر أحمد محمد، **الموجز في نشأة النحو**. ص28.

الهنات التي لا يستبعد وقوعها لدرس ناشئ مقيد إلى حد كبير بالشوط الذي قطعه التطور العقلي في تلك الحقبة»[1].

وقد عيب على نحاة هذه المدرسة استعمالهم القياس استعمالاً لا يمس روح النص اللغوي وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة والإمعان المنطقي، وتفسيرهم النصوص القرآنية واللغوية تفسيرا لا يكاد يخالف الظاهر وميلهم لإخضاعها لما تواضعوا عليه من أصول، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن كرهوا جانبا منها لأنه استعصى على الخضوع لقواعدهم[2].

ب- المصطلح في المدرسة الكوفة:

لقد اختلف المصطلح الكوفي عن المصطلح البصري نظرا لاختلاف مناهج الدراسة و تحليل اللغة، وفي هذا الباب يمكن القول أن النحو الكوفي قد استقر في وضعه النهائيعلىيدالكسائيوتلميذهالفراءالذياتبعمنهجأستاذهنوقدعملواعلىوضعمصطلحاتجديدةمخالفةل مصطلحاتالبصرةنذكرمنها:

مصطلحالتقريب:يوضحهقولنا: هذازيدشاعراً. يُعربالكوفيون "هذا" تقريبا،لأنهم

يجعلون اسم الاشارة كأنّه قريب مشبه بـ: "كان" إذ يليه مثلها مرفوع "زيد" ومنصوب "شاعراً". فالمنصوب ينصب بخلوه من العامل كما نُصب خبر كان، إي لعدم وجود رافع يرفعه[3].

---

[1] **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**. ط:3. القاهرة، مصر: مطبعة مصطفى الباجي الحلبي و أولاده، 1958م،ص395.

[2] المرجع نفسه. ص352.

[3] ينظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص198.

وهذا ما جعل بعض من تبعه من الكوفيين يردفه بكان وأخواتها فما وراءها اسمها وخبرها. أما "هذا" فتُعرب تقريباً[1].

مصطلح الصرف: وهو« أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها كقول الشاعر:

لاَ تَـنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأتِيَ مِثلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلتَ عَظِيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة لا في " تَأتِيَ مِثْلَهُ" فلذلك سمي صرفاً إذ كان عطوفا ولم يستقم أن يعاد في الحادث الذي قبله» [2]،ويقترن هذا المصطلح باصطلاح آخر هو **الخلاف** فكلاهما متداول في كتاب الفراء[3].

مصطلح اسم الفعل الواقع: وهذا مقابل الفعل المتعدي عند البصريين، فنجد:« أوقعت عليه الفعل» بدلا من «عديت إليه الفعل»[4].

مصطلحالجحد:ويعنيبهالنفيفيقول:« وُضعتبلبلكلإقرارفيأوّلهجحدأونفي،

ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه، فبلى بمنزلة نعم إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد»[5].

مصطلح اسم التبرئة: يُقابله عند البصريين لا النافية للجنس مثل قوله تعالى:«﴿ٱلۡحَجِّ فِي جِدَالَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا رَفَثَ فَلَا﴾[6]يريد فلا جُناح عليهما في أن

---

[1]المرجع نفسه. ص199.

[2] أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، **معاني القرآن** . ط: 3. بيروت، لبنان: عالم الكتب، 1403هـ، 1983م، ج1، ص34.

[3]ينظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص 198.

[4] المرجع نفسه. ص200.

[5]الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 121.

[6] البقرة: 197.

يتراجعا و "أن" في موضع نصب إذا نزعت الصفة» [1]، فواضح أن القصد بالصفة هو حروف الجرّ.

مصطلح التفسير: يقول الفراء مفسرا قوله تعالى:

﴿ ۞ تَدَىٰ وَلَوِ ذَهَبًا ٱلۡأَرۡضِ مِّلۡءُ أَحَدِهِم مِّنۡ يُقۡبَلَ فَلَن كُفَّارٞ وَهُمۡ وَمَاتُواْ كَفَرُواْ ٱلَّذِينَ إِنَّ

بِهِۦٓ ٱفۡتَدَىٰ ﴾[2] نصبت " الذهب" لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشروندرهما» [3]. فالواضح هنا أن التفسير جاء بمعنى التمييز.وقد يرد مرادفا لمصطلح المفعول لأجل هـ وهذا في قوله تعالى:﴿ ١٩ بِٱلۡكَٰفِرِينَ مُحِيطُۢ وَٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتِ حَذَرَ ٱلصَّوَٰعِقِ مِّنَ ءَاذَانِهِمۡ فِيٓ أَصَٰبِعَهُمۡ يَجۡعَلُونَ ﴾[4].

فيعلل الفراء هذا بأن« نصب "حذَر" على غير وقوعمن الفعل عليه، لم يرد يجعلونها حذراً، وإنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً ، فأنت لا تعطيه الخوف وإنما تعطيه لأجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل».[5]

مصطلح العماد: في مثل قوله تعالى:

﴿

---

[1] الفراء، **معاني القرآن**. ج1،ص 148.

[2] آل عمران: 91.

[3] **معاني القرآن**. ج1، ص225.

[4] البقرة: 19.

[5] **معاني القرآن**. ج1، ص17.

أَوِ ٱلسَّمَآءِ مِّنَ حِجَارَةٍ عَلَيْنَا فَأَمْطِرْ عِندِكَ مِنْ ٱلْحَقَّ هُوَ هَـٰذَا كَانَ إِن ٱللَّهُمَّ قَالُوا۟ وَإِذْ
﴿٣٢﴾ أَلِيمٍ بِعَذَابٍ ٱئْتِنَا﴾[1] يعلق

الفراء هنا فيقول « في "الحق" الرفع إن جعلت "هو" اسماً رفعت الحق بها ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة" أي الحشو" نصب الحق».[2]

فقد استخدم الكوفيون هذا المصطلح بالذات لأنّه دال على معنى التقوية والدعم، لتأكيد أن الضمير المذكور إنما يُؤتى به لعمد الاسم الأول وهو المبتدأ وتقويته إلا أن اعتبار العماد بمنزلة الصلة بقربه من معنى الوصل ويجعله مقابلا للفصل وهذا ما يزهد الكوفية في تبني مصطلح البصريين.[3]

إن هذا التعدد المصطلحي نلمسه في أكثر من موضع في كتاب معاني القرآن نذكر مثلا: مصطلح البدل إذ يطلق عليه مصطلح **التكرير، والتبيين، التفسير و الترجمة** .[4] كما ساهم في وضع مصطلحات جديدة مثل: **مصطلح العطف بالحرف** ، وكذلك هو أول من اصطلح على تسمية **النعت** باسمه.[5]

---

[1] الأنفال: 32.

[2] **معاني القرآن**، ج1، ص409.

[3] ينظر توفيق قريرة، **المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب**. ط:1. منوبة، تونس: دار محمد علي للنشر، 2003م، ص73.

[4] الفراء. ج1، ص7 – 51– 347.

[5] ينظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص202.

ثالثا: التعدد المصطلحي وأثره في الدرس النحوي

قد تختلف الأسماء الاصطلاحية باختلاف المذهب النحوي الذي يستعملها سواء أكان بصريا أم كوفيا، وهذا الخلاف الاصطلاحي ليس اختلافا مطردا تمام الاطراد بين المذهبين وهذا راجع إلى اختلاف نظري بين المذهبين في تحديد السمات الاصطلاحية التي تستحق أن تختزل منها التسميات.[1]

ويمكن تحديد أسباب الخلاف الاصطلاحي بين المذهبين في:

1. اختلاف السمات المفيدة بين المذهبين: ونستدل بمصطلحات كوفية ثلاثة هي: **ضمير العماد، المجهول، واو الصرف** . وما يقابلها عند البصريين.

فالعماد هو **ضمير الفصل** عند البصريين مثل: فلان هو الأفضل. فكلا التسميتان تشترك في الدور الذي يكون لهذا الضرب من الكلم في الجملة إلا أنهما تختلفان في تدقيق الدور نفسه.

فيرى البصريون أن الضمير جِيء به لفصل الاسم الأول عما بعده، وهو إن دخل الجملة الاسمية فإنَّما للفصل بين النعت والخبر دون أن ي كون له موضع في الإعراب، أما الكوفيون فقد اختاروا له مصطلحا دالا على معنى التقوية والدعم لتأكيد أن الضمير المذكور إنَّما يُؤتى به "**عماد الاسم الأول**" وهو المبتدأ وتقويته.[2]

[1] ينظر توفيق قريرة، **المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب**. ص57.

[2] المرجع نفسه. ص59.

أما مصطلح "**المجهول**" فيسند إله البصريون ألقابا ثلاثة استبدالية هي: **ضمير الشأن وضمير الحديث وضمير القصة**، وسماه البصريون بهده التسميات لأنه يعود على شأن أو حديث أو قصة.أما الكوفيون فقد اختاروا مصطلح المجهول لأنه لم يتقدم ما يعود إليه.[1]

2. اعتماد السياق في تعيين التسمية الاصطلاحية: سنوضح هذا في مصطلحات الترجمة و التكرير و المردود، والتي تقابل مصطلح البدل وهو الاسم الأكثر تواترا لتعيين التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وتعدد هذه التسميات راجع إلى السياق الذي ترد فيه و الوظائف الدلالية التي يمكن أن يعبر عنها.

فاستعمال الكوفيين لـ" **ترجمة**" و "**تبيين**" للدلالة على أن البدل فيها إعادة و تثنية لما ورد في لفظ المبدل منه فهنا يقول سيبويه: « رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثيهم به...على أنه أراد رأيت أكثر قومك ورأيت ثلثي قومك ولكنه ثنى الاسم توكيدا». [2]وبما أن في البدل ما في التوكيد من تكرير اصطلح الكوفيون التكرير[3].

أما لفظ **المردود** فكأنه أقرب لفظ إلى مصطلح البدل؛ لأن البدل يرد في إعرابه بما هو تابع للمبدل منه متبوعه، والسياق الذي يستعمل فيه هذا اللفظ يكون عادة للتذكير بالعلاقة الإعرابية بين البدل ومتبوعه.[4]

كذلك الحال بالنسبة لألقاب الإعراب والبناء، إذ إن الكوفة لا تفصل بينهما كما فصلت مدرسة البصرة تميزا للألقاب التي يتبعها التنوين من الأخرى التي لا يتبعها.[5]

---

[1] ينظرتوفيققريرة،**المصطلحالنحويوتفكيرالنحاةالعرب**. ص61.

[2] **الكتاب**. ج1، ص150.

[3] ينظر توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**. ص63.

[4] المرجع نفسه. ص63.

[5] ينظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص196.

ويُرجِّح النحاة كفَّة الاستعمال البصري لما فيه من إفادة وتنظيم وإيجاز، إذ إنَّ اللفظ يمكن أن يدل على انتماء الكلمة إلى الإعراب أوالبناء و ليس كذلك استعمال الكوفيين، فالأمر لا يدل عليه اللفظ بل يدل عليه المتصور والخطاب. وأن كان من الصعب الوقوف بدقة عند بعض الفويرقات التي تخص العملية الاصطلاحية بين وجهتي النظر البصرية والكوفية بسبب عدم اكتمال هذه المدونة، فإنه من الممكن عرض الخطوط الكبرى لطريقة الاصطلاح التي يتميز بها الكوفية عن البصرية.[1]

وهذا التعدد الاصطلاحي أدى إلى خلاف في كثير من المسائل النحوية، ترتكز أساسا على فكرة العامل، فالكوفيون يرون أن المبتدأ يرفع الخبر، وال خبر يرفع المبتدأ فهما مترافعان، بينما يرى البصريون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر يرتفع بالابتداء، أو بالمبتدأ أو بالابتداء والمبتدأ. كما يرى البصريون أن الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم، بينما يذهب الكوفيون أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة[2].

إضافة إلى مسائل أخرى في باب التنازع؛ فالكوفيون يرون أن الفعل الأول هو العامل بينما يذهب البصريون إلى أن الفعل الثاني أولى بالعمل. [3] ومسائل أخرى تطول، وقد أُلفت عدة كتب في المسائل الخلافية مثل: **كتاب الانصاف في نسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري (ت 577هـ)**، عدد فيه مظاهر الخلاف ورأيَ كلَّ مذهب فيها.

وفيما يلي جدول يوضح تعدد المصطلح النحوي: [4]

[1] ينظر توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**. ص72.

[2] ينظر إبراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**. ص62 . 64.

[3] المرجع نفسه. ص63.

[4] تمام حسان، **الأصول دراسة بسيتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة ، البلاغة**. ص41.

المصطلح في المدرسة الكوفية	المصطلح في المدرسة البصرية
الخلاف	عامل ينصب الخبر نحو: زيد أمامك.
الصرف	عامل ينصب المفعول معه مثل: جاء زيد وطلوع الشمس
الفعل الدائم	اسم الفاعل
المكنى و الكناية	الضمير
المجهول	ضمير الشأن
القطع	الحال
العماد	ضمير الفصل
شبه المفعول	المفعول المطلق و المفعول معه و المفعول فيه والمفعول لأجله
الصفة أو المحل	الظرف
الترجمة	البدل
التفسير	التمييز
النعت	الصفة
لا للتبرئة	لا النافية للجنس
عطف النسق	العطف بالحرف

الجحد	الانكار
الحشو أو الصلة	الحرف الزائد
ما يجري وما لا يجري	المنصرف وغير المنصرف
لا القسم	لام الابتداء
الخلف	الصفة التي قامت مقام الموصوف

جدول رقم (02) يوضح تعدد المصطلح النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية.

ومنه يمكن أن نلاحظ في التعدد نعمة ونقمة؛ نقمة من ناحية الخلل الذي يحدثه التعدد في الدرس النحوي، بحيث لا يكون الدرس النحوي ثابتا و مستقرا يعين الباحث المبتدئ على الفهم الصحيح للمسائل النحوية، كما يمكن اعتباره نعمة إذا وجدنا أن هذا الخلل لا يطغى على مطابقة دلالة أغلب المصطلحات النحوية لمعاني مدلولاتها كالرفع والنصب والجر...وغيرها من المصطلحات التي كانت دقيقة في التعبير عن المعنى النحوي الذي وُضع له، فكل هذه الملاحات لا تمس عظمة الجهد النحوي المصطلحي الذي ورثناه ناضجا دقيقا في أحكامه ومصطلحاته، بل تُظهر جانبا آخر من سعي علمائنا لتطوير الصناعة النحوية وإصلاح أس خلل في هذا البناء.[1]

[1] ينظر كريم ناصح الخالدي، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**. ص69.

خلاصة الفصل الأول:

يمكن أن نجمل بعض النقاط التي تلخص ما جاء في هذا الفصل بـ:

. أن المصطلحات النحوية وُجدت مع البدايات الأولى لنشأة النحو العربي.

. أن هذه المصطلحات لم تبق على حالها، بل رافقها تطور في اللفظ والمعنى على يد كل من الخليل وسيبويه.

. كانت مصطلحات ص احب الكتاب مصدرا استقى منه علماء النحو المسائل اللغوية، فعملوا على اختصار أبواب الكتاب ومصطلحاته، ونشأت بذلك مدرستان هما البصرة والكوفة.

. أن للبصرة أسبقية الطرح المصطلحي وذلك لعدة أسباب، كما تميزت مصطلحاته ا بالبساطة والدقة.

. أن المصطلحات الكوفية جاءت مخالفة للمصطلحات البصرية وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتعدد المصطلحي.

. كان لهذا التعدد أثر سلبي هو صعوبة تلقي النحو للدارس المبتدئ، فهذا الكم الكبير من المصطلحات يشكل له خلطا في المفاهيم و تداخلا في القضايا النحوية.

. أن التعدد المصطلحي أدى إلى ظهور المسائل الخلافية بين المدرستين البصرة والكوفة.

الفـصل الثانــي:

الدراسةالتطبيقية في تطورالمصطلـح حتـى القـرنالـرابع الهجـري

أولا: مصطلحات مفـردة

ثانيا: مصطلحات المرفوعـات

ثالثا: مصطلحات المنصوبات

رابعا: مصطلحات الثنائيات المتقابلة

أولا: مصطلحات مفردة

1- مصطلح الجملة:

لو تقفينا أثر هذا المصطلح في المؤلفات النحوية الأولى لتبين لنا أنه قد استعمل بألفاظ أخرى رديفة له، فهذا سيبويه يقول: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب »[1]. فهو يعبر عن مصطلح الجملة بالكلام، و في مواضع أخرى يقول الكلم مثل: «هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل »[2]. و «هذا باب مجاري أواخر الكلم»[3]. كذلك قد يرد بمرادفات أخرى مثل العربية في: «العربية على ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»[4].

فسيبويه ورغم عدم إشارته إلى المصطلح بشكله الصريح، إلا أن مفهوم الجملة وحدها كان مكتملا في ذهنه ويعزز هذا القول **باب المسند والمسند إليه** إذ نجده يقول: « وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدَّان فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهو أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء ومما يكون بمنزلة الابتداءقولك : كانعبداللهمنطلقاوليتزيدامنطلق؛لأنهذايحتاجإلىمابعده

---

[1] **الكتاب**. ج1، ص25.

[2] المرجع نفسه. ج1، ص 12.

[3] المرجع نفسه. ج1، ص12.

[4] خلف الأحمر، **مقدمة في النحو**. تحقيق: عز الدين التنوخي. ط: بلا. دمشق: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1381هـ، 1961م، ص35.

كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»[1].

فقد أشار إلى الجملة ومثّل لها "بعبد الله أخوك"، والفعلية ومثّل لها بـ " يذهب عبد الله"، أما أستاذه الخليل فقد استعمل مصطلح "الجمل" وكان عنواناًلكتابه، إلا أنه لم يقصد الجملة ولم يُقدِّم حدودها ومفهومهابل اكتفى بمعناها اللغوي فقط في: « هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم»[2].

أما أول ظهور لمصطلح الجملة فقد كان على يد المبرد في قوله: «هذا باب الفاعل ... و إنّما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد»[3].

فقط اشترط في الجملة الإفادة كما أشار إلى أقسامها،:الجملة الاسمية والفعلية، ولم يختلف عن سيبويه في الاشارة إلى الجملة بالإسناد بحيث نجد: « هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد منهما من صاحبه فمن ذلك قام زيد والابتداء وخبره... نحو قولك: زيد. فإن ذكرته فإنّما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت" منطلق" أو ما أشبه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر»[4].

اشترط الفائدة في الجملة؛ لأن ربط الجملة بالمسند والمسند إليه كما فعل سيبويه أمر تعوزه الدقة، ذلك أنّنا نجد من التراكيب ما يحتوي على الركنين المذكورين، ومع ذلك لايصحإطلاقمصطلحالجملةعليهالعدمتوافرالمفهومالتامفيهامننحو : النار

---

[1] **الكتاب**. ج1، ص23.

[2] الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط: 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ، 1985م، ص33.

[3] المبرد، **المقتضب**. ج1، ص146.

[4] المرجع نفسه. ج4، 126.

محرقة، فقد أسندنا الإحراق إلى النار إلا أن التركيب لا يعد جملة لعدم حصول الفائدة[1].

يمكن أن نحكم على هذا التحديد لمصطلح الجملة أنه تحديد شكلي لأنهم يعتبرون الجملة الإسمية ما استوفت ركني المبتدأ والخبر والجملة الفعلية ما استوفت ركني الفعل ومرفوعه. و يدفعنا هذا التحديد الشكلي التركيبي للجملة إلى التساؤل: هل يتحقق مفهوم الجملة باستيفاء أركانها هذه؟ و حتى وإن تحقق في مواضع إلا أنه يتناقض مع ما قرروه من أحكام مثل: الحال الساد مسد الخبر والنعت الذي لا يتم الخبر الكلام إلا به[2].

وبالرغم من هذه الحدود التي اجتهد النحاة في وضعا إلا أن منهم من لم يلتزم في معالجته للجملة بنوعيها شيئا مما ذكروه في تعريفي الجملة الاسمية والفعلية، فقد نجد بعض النحاة يجعلون اسم الفعل جملة اسمية وذلك نذهب البصريين لا فعلية، و يرى آخرون وهو الكوفيون العكس. كما ذهب فريق ثالث إلى أنها مفرد[3].

2- مصطلح الاسم:

جاء في معظم الكتب النحوية بمصطلحه الثابت حتى اليوم، وذلك قولهم: «الاسم رجل وفرس»،[4] فقد تم تعريف الاسم بالتمثيل له بالعاقل " رجل" وغير العاقل " فرس". وفي المقتضب نجد: « وأما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو: رجل و فرس، وزيد وعمرو وما أشبه ذلك»[5]، فلا يختلف هذا الطرح عن سابقه، كما يوجد من ينسب لسيبويه قوله أن الاسمماصلحأنيكونفاعلا...إلاأنكقلت: إنيضربيأتينا،

---

[1] ينظر رياض يونس السواد، ا **لحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري** . ط:1. عمان: دار الراية للنشر، 1430هـ، 2009م، ص32.

[2] ينظر أحمد عبد العظيم عبد الغني، **المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية** . ط: بلا. الفجالة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1410هـ، 1990م، ص103.

[3] المرجع نفسه. ص98.

[4] سيبويه، **الكتاب**. ج، ص12.

[5] المبرد. ج4، ص 141.

وأشباه ذلك لم يكن كلاما كما تقول إن ضاربك يأتينا[1].

فهذا الحد قائم على الاعتبار الوظيفي المتمثل بأداء الاسم وظيفة الفاعل، وهذا ما رفضه بعض من النحاة واعتباره غير صالح في بعض الأمور لأنّ هناك من الأسماء مالا يصلح لأداء هذه الوظيفة مثل: حيث وأين؛ إذ تعد أسماء لكن لا تصلح أن تكون فاعلا والدليل ما ذهب إليه سيبويه في أن الفتح في الأسماء قولهم: كيف وأين.[2]

أما الكسائي فيرى أن الاسم ما وصف، وهذا أيضا يتعارض بما قلناه من أن كيف وأين هما اسمان ولا ينعتان[3]، وإذا تتبعنا تطور هذا المصطلح مجد بعض النحاة قد وضعوا له علامات وذلك كالذي قال به الفراء في: « الاسم ما احتمل التنوين أو الاضافة أو الألف واللام»[4]، وقال في موضع آخر: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وأن امتنع عن ذلك فليس اسم، وذهب آخرون إلى أن الاسم ما دخل عليه حروف من حروف الخفض، وهناك من قال بأن الاسم ما صلح أن ينادى به.[5]

ولعل أدق ما قيل في الاسم هو قول ابن السراج في **باب الكلم**: « الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص نحو: رجل و فرس وحجر و بلد وعمرو وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن... فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها منها أن يقال: أن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر... والاسم قد يعرف أيضا بأشياء كثيرة منها دخول الألف و اللام اللتينللتعريفعليهنحو: الرجلوالحماروالضربوالحمد ... ويعرفأيضا بامتناع

---

[1] أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** . تحقيق : أحمد حسن بسج. ط:1. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1418هـ، 1979م. ص 48.

[2] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص47.

[3] ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**. ص 48.

[4] **المقتضب**. ج4، ص 141.

[5] ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة** . ص48.

قد وسوف من الدخول عليها... والاسم أيضا ينعت ... ويضمر ويكنى»[1]

أما ابن جني فيقول فيه: « الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل وهذه امرأة»[2].

يمكن أن نجمل علامات الاسم المذكورة وهي: الاسناد والألف واللام " التعريف"، التنوين، الجر، والنداء. لهذا يمكن القول بشيء من الجزم أم مصطلح الاسم استقر بمفهومه حتى نهاية القرن الرابع هجري.

3- مصطلح الفـعل:

قال فيه صاحب الكتاب: « أنا الفعل فأمثلته أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبَيَّنتَ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحُمد. وأما بناء مالم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب ومخبراً: يذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب»[3].

يقدم الفعل ببيان أقسامه من ماضي ومضارع وأمر، وقد مثل لكل واحد منهم- باستثناء الأمر- بمثال مبني للمعلوم وآخر مبني للمجهول مثل: ذَهب وحُمد، ويَذهب ويُضرب. وقد كان معيار الوظيفة الصرفية للصيغة الفعلية هو أساس الحد المطروح هنا، وهذه الوظيفة المتمثلة بدلالتها على الحدث المرتبط بالزمن، ويُؤخذ على هذا المعيار أن بعض الألفاظ عُدَّت أفعالاً نحو: نعم وبئس وليس وعسى، لم يؤخذ أحداث الأسماء. [4]لكن سيبويه

---

[1] أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، **الأصول في النحو** . تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط: 3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1447هـ، 1992م، ج1، ص 36- 38.

[2]أبي الفتح عثمان بن جني، **اللمع في العربي**. تحقيق: سميح أبو مغلي. ط: بلا. عمان: دار مجدلاوي، 1998م، ص 15.

[3]سيبويه. ج1، ص12.

[4] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي وتطبيقاته حتى القرن العاشر هجري**. ص 82.

لم يكن غافلا عن هذا وإنّما قال بأنه حدد أكثر الفعل وترك أقلّه فالحد مالم يزد المحدود ولم ينقصه ما هو له.[1]

أما ابن السراج فيقول فيه: « ما دل على معنى وزمان محصل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل »[2]، معتمدا كذلك على معيار الصرف "مثل سيبويه" والمتمثل في الصيغة الفعلية على المعنى المقترن بالزمن، وأضاف لفظ " محصل" ويقصد به إدخال أسماء الفاعلين والمفعولين للاشتقاق من الفعل.[3]

غير أن ابن جني يرى أن الفعل « ما حسن فيه قد، أو كان أمرا فأما قد فنحو: قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد. وكونه أمرا نحو قولك قم، واقعد»[4].

فقد اعتمد ابن جني على معيار قابلية اللفظة الفعلية لحروف التحقيق والتقليل " قد"، ولما لم يكن للأمر القدرة على قبولها، قما يؤخذ على هذا الحد هو عدم إمكانية بعض الكلمات التي عدت فعلا ماضيا من نحو: نعم وبئس وعسى وليس كم دخول " قد " عليها.[5]

4- مصطلح الحـرف:

عرفه صاحب الكتاب بقوله: « وحرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل... نحو: ثم ،وسوف وواو القسم ،ولام الاضافة و نحوها ».[6] وهذا لا يختلف مع ما جاء في "**المقدمةفيالنحولخلفالأحمر**" إذنراهيقولفيها:« وحرفجاءلمعنوهذاالحرف

هو الأداة التي ترفع و تنصب وتخفض الاسم و تجزم الفعل»[1].

---

[1] ينظر ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**. ص50.

[2] **الأصول في النحو** . ج1، ص38.

[3] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص90.

[4] **اللمع**. ص 15.

[5] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص95.

[6] سيبويه. ج1، ص2.

فالحد الأول اعتمد على الوصف والتمثيل وهذا راجع لكون المصطلح لا يزال في مرحلة مبكرة، أما ما جاء في القول الثاني ففيه بعض التشابه مع الأول، غير أنه يُبيِّن جانبا آخر من وظيفة الحرف وهو الربط بين أجزاء الجملة. وفي باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها يقول: « وهي إنما وكأنما وهل وبل وهو وأين وحيث ومتى وإن ولكن الخفيفتان ولو وحبذا وكم وبكم ولمن وذاك وذلك وأولئك ونحن وما اشتق منها ».[2]

وفي موضع آخر من مقدمته يجمع **باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها** وذلك عندما يقول: « رأيت وظننت وحسبت ووجدت... وعملت وما اشتق منها ».[3]، أما في باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم يسميها بـ: « الحروف الصفات، وهي من وإلى وعلى وتحت وبين ودون ووراء وعند وهذا... وأعلى وأسفل وأكتب وأفرس... ومعاذ وبين وسبحان وأي... ولدي ولدى والكاف واللام إذا كن زوائد».[4]

يظهر لنا مدى اهتمام خلف الأحمر بالحروف إذ عقد لها أبوابا مختلفة و مختصة، حروف الصفات مثلا بيّن اختصاصها بالأفعال والأسماء والضمائر، مما يجعلنا نقر بإدراكه الخلل الذي جعل على أساسه النحاة الضمائر والإشارات مما هو اسم بينما يعده خلف الأحمر حرفا.[5]

وكان الأخفش يرى بأن الحرف ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التّثنية ولا الجمع ولم يجُز أن يتصرّف[6]، ولا يخرج صاحب اللمع عما قيل سابقا في الحرف وذلك في قوله: « الحرف مالم تحسن فيه علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره نحو: هل، وبل، وقد،

---

[1] خلف الأحمر، **مقدمة في النحو**. 35.

[2] المرجع نفسه. ص 36- 40.

[3] المرجع نفسه. ص 41-42.

[4] المرجع نفسه. ص 43-46.

[5] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص121-122.

[6] ينظر ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**. ص50.

ولا تقول: من، هل، ولا، قد، هل، ولا تأمر به »[1]. كما يذهب نحاة آخرون من المتأخرين إلى القول بأن الحرف: « مالا يجوز أن يُخبر عنه كما يُخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: إلى المنطلق...ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: عمرو إلى...والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام »[2]، معتمدين في تحديدهم لمفهوم المصطلح على الجانب السّياقي الذي يقع فيه الحرف وهو أنه لا يقع خبراً، ووضعوا أمثلة لذلك كما بّينوا أن ائتلاف الحروف مع بعضها لا يشكل كلاما.[3]

ثانيا:مصطلحات المرفوعات

1- مصطلح المبتدأ:

قال في سيبويه: « كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه الكلام »[4]. ومنه فقد سُمي بـ:" المبتدأ" نظرا لرتبته، كما تم الاعتماد على المعيار الصرفي؛ إذ إن المبتدأ اسم وهذا ما ذهب إليه المبرد أيضا بقوله:« فالابتداء نحو قولك: زيد فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام».[5]

فقد اشترطوا في المبتدأ أن يكون اسما وهذا ما قد لا يتحقق أحيانا، فمن الممكن أن يأتي جملة فعلية كقولنا: الأعمارُ تطولُ بحسنِ الخُلُقِ. ولم يذكر سيبويه في حده شرط التّأويل الذي قال به النحاة فيما بعد.[6]

أما ابن السراج فيعرفه بكل دقة وتفصيل مع استعماله المصطلح نفسه " المبتدأ " دون تغيير في:« المبتدأ يُبتدأ في الاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حُكم كل مخبر،

---

[1] ابن جني. ص 16.

[2] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص40.

[3] ينظر رياض يونس السواد، **الحدالنحويوتطبيقاتهحتىنهايةالقرنالعاشرهجري**. ص123.

[4] **الكتاب**. ج3، ص126.

[5] **المقتضب**. ج4، ص26.

[6] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص141.

والفرق بينه وبين الفاعل؛ أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله... وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة»[1].

فما زاده ابن السراج عن سابقيه من النحاة هو تفريقه بين المبتدأ والفاعل وذلك بحسب الموقع في الجملة" الابتداء"، وأنّ من شروط المبتدأ أن يكون المعرفة.

2- مصطلح الخبر:

مثَّل له صاحب الكتاب بقوله: « فأما المبنيُّ على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا»[2]، فتركيب الخبر وجملته لا يختلف عما قال به النحاة بعد سيبويه إذ نجد:« فهذا الاسم مبتدأ يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمَبنيُّ عليه مسند إليه »[3].

وقال أيضا: « لأن الابتداء إنما هو خبر وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدأ بالأعراف وهو أصل الكلام»[4].

والقصد هنا أن جملة من نحو: زيد ناجح، هي جملة خبرية تخبر عن نجاح زيد، لذا قدمت عنه لغاية الاهتمام به، وذلك أن مصطلح المبتدأ ليس مصطلحاً وظيفيّاً يدل على وظيفة اللفظ مثل: الخبر " الاخبار" والفاعل " الفاعلية" [5] .وهذا ما يؤكده هذا القول: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ الذي يستفيده السّامع و يصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب»[6].

ومن جهته يُبيِّن ابن جني أن الخبر يقع جملة ومفرداً وذلك في ما عرضه ضمن باب خبر المبتدأ: « وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك ضربين: مفرد

---

[1] **الأصول في النحو**. ج1، ص 58.

[2] سيبويه. ج2، ص 78.

[3] المرجع نفسه. ج2، ص 78.

[4] المرجع نفسه. ج1، ص328.

[5] ينظر رياض السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى أواخر القرن العاشر هجري**. ص151.

[6] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص62.

وجملة»[1]. فنستنتج بهذا أن مصطلح الخبر لم يطرأ عليه تغيير إلا من ناحية شرح المفهوم.

3- مصطلح الفاعل:

وقد ورد بمصطلحه المتداول إلى اليوم في قول نحاتنا: « أما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو »[2]،وقولهم:« وتقول: أبكيت قومك بعضهم على بعض، فأجريت هذا على حد الفاعل إذا قلت بكى قومك بعضهم على بعض»[3].

نستنتج أن الفاعل هو مرفوع يلي الفعل وحاملا لوظيفة الفاعلية، وهذه الوظيفة هي ما تُميَّز بين الفاعل ونائب الفاعل[4]، وما يُؤخذ على هذا الطرح هو[5]:

إذا كانت الفاعلية مفهومة في نحو: جلس زيد، فإنها غير مفهومة في نحو: مات زيد واخضرّ الزّرع و ما شابه ذلك.

عدم اشتراط وضع الفاعل بعد الفعل، فقد تؤدي وظيفة الفاعلية بالاسم المتقدم على فعله بالشروط الموضوعة للمبتدأ وهو مذهب الكوفة.

لا يشترط في الفاعل أن يكون معربا فقد يأتي مبنيا كما الحال في الاسم الموصول والضمائر فهي مرفوعة للتأثر بنظرية العامل.

ولا يختلف الأمر عند النحاة المتأخرين فقد استعملوا مصطلح " فاعل" و ذكروه في: «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل وهو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل

---

[1] **اللمع**. ص29.

[2] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص33- 34.

[3] المرجع نفسه. ج1، ص158.

[4] ينظر رياض **يونس السواد، الحد النحوي و تطبيقاته حتى أواخر القرن العاشر هجري**. ص 161.

[5] المرجع نفسه. ص162.

حديثا عنه مقدما كان فاعلا في الحقيقة أولم يكن، كقولك جاء زيد ومات عمرو »[1]، فالملاحظ أنه قد بنى هذا الحد على المعيار الصرفي و المتمثل في بناء الفعل المتقدم عليه والذي يكونفي مبنيا للمعلوم، أما المعيار الثاني فهو معيار وظيفي متمثل بأدائه لوظيفة المسند إليه، أما المعيار الثالث فهو الرّتبة بحيث يتأخر الفاعل عن فعله.[2]

والفاعل عند ابن جني هو: « كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم تقول في الواجب: قام زيد، وغير الواجب: ما قام زيد »[3]، فقد حدده بحسب رتبته المتأخرة عن الفعل وبحسب الإسناد؛ أي إسناد الفعل إليه، وهو طرح شبيه ما تقدم ذكره إلا أننا نلمح بعض المآخذ على هذا القول في اختصاص الفاعل بالجانب الإسمي، فقد يأتي جملة فعلية أو إسمية نحو: يعجبني أنك قائم، ويعجبني أن تقوم، فبعد تأويلها يكونان في محل رفع فاعل.[4]

ثالثا: مصطلحات المنصوبات

1- مصطلح المفعول به:

أول ما ورد عند الخليل في قوله: « النصب من مفعول... قولك: أكرمت زيداً وأعطيت محمداً، وقد يُضمرون في الفعل الهاء، فيرفعون المفعول به كقولك: زيد ضربت وعمرو شتمت، على معنى ضربته وشتمته »[5]، أما تلميذه فقد اكتفى بمصطلح "مفعول" في أكثر من موضع من مؤلفه مثل: « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك:

---

[1] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج، ص72- 73.

[2] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص163.

[3] **اللمع**. ص72.

[4] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص164.

[5] **الجمل في النحو**. ص36.

ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب... وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل فاعل »[1] وقوله:« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين »[2] و « هذا باب المفعول»[3].

والأمر نفسه عند المبرد إذ يقول: « هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعول... وذلك نحو ضرب عبد الله أخاك، وقتل عبد الله زيداً... فإن قال لك أخبر عن مفعول، قلت الضاربه عبد الله أخوك، فالهاء ضمير الأخ وهي مفعول كما كان مفعولا »[4]. أما عند نحاة القرن الرابع الهجري فقد استقر مصطلح "المفعول به" بمصطلحه الصريح فنرى في عدد من مؤلفاتهم وصفهم له بـ: « اعلم أن هذا إنّما قيل له مفعول به لأنه لما قال القائل: ضَرَب وقَتَل وقيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد و عمرو »[5]، وفي قول ابن السراج:« ما أحسن زيداً فـ" ما " اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به»[6].

2- مصطلح المفعول المطلق:

يظهر بمصطلحات متنوعة في كتب النحاة، فيرد تارة مرادفا للمصدر في قولهم: « النصب من مصدر كقولك: خرجت خروجاً، وأرسلت رسولاً إرسالاً »[7]، وأيضا في: «يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى عُلم ما يراد به ومن ذلك سقياً لزيد... وإنما أردت سقى الله زيداً سقياً »[8]. وتارة أخرى يطلق عليه " اسم الحدثان" أو "الحدث" في: «

---

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص34.
[2] المرجع نفسه. ج1، ص 39.
[3] المرجع نفسه. ج1، ص43.
[4] **المقتضب**. ج3، ص91.
[5] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص171.
[6] المرجع نفسه. ج1، ص 99.
[7] الخليل بن أحمد الفراهيدي، **الجمل في النحو**. ص37.
[8] المبرد، **المقتضب**. ج3، ص267.

واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنّما يُذكر ليدل على الحدث... وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقَعَدَ قِعدة سوء»[1].

إلى هنا كان مفهوم المفعول المطلق واضحاً وثابتاً غير أن المصطلح تغير من نحوي لآخر، وانتهى إلى استقراره عند النحاة المتأخرين، فابن السراج يُبيِّن هذا في باب ما سماه" ذكر الأسماء المنصوبات" يقول فيه: « المفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول معه، ومفعول به، ومفعول له، شرح الأول وهو والمفعول المطلق ويعني به المصدر... فعلى هذا تقول: قمت قياماً، وجلست جلوساً، وضربت ضرباً، وأعطيت إعطاءً».[2]

فالتداخل كبير بين مصطلحي " المصدر" و"المفعول المطلق"، لكن المصدر أعمُّ من المفعول المطلق، فقد يكون مفعولا به وفاعلا و حالا وغير ذلك، بينما المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا.[3]

3- مصطلح المفعول له:

من مصطلحات سيبويه والتي نلمسها في: « باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ و ليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان... فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له »[4]، فهنا ركز صاحب الكتاب في تحديده للمفهوم على الجانب الصرفي المتمثل في التفسير لما تقدمه كونه عذرٌ لوقوع الفعل، أما الجانب الآخر الذي ظهر اهتمامه به فهو كونه منصوبا و فيه يظهر التأثر

---

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص35.

[2] **الأصول في النحو**. ج، ص159- 160.

[3] ينظر منصور صالح محمد علي الوليدي، **الخلاف النحوي في المنصوبات**. ط:1. عمان، إربد: جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، 2006م، ص88.

[4] **الكتاب**. ج1، ص367.

بنظرية العامل [1].وقد سمّاه الفراء " التفسير" إذ

يقول:﴿

ٱلصَّوَٰعِقِ مِنۡ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ فنصب (حَذَرَ) على غير وقوع الفعل عليه، فنصبه [2]

على التفسير ليس بالفعل »[3]. إلا أنه قد أطلق المصطلح نفسه على التمييز والبدل المطابق فهو منصوب على التفسير لا على المفعولية [4]، كما يرد في كتاب الأصول في النحو بـ:« إن المفعول له ما كان مصدرا ليس من لفظ الفعل المتقدم عليه يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر »[5] وأيضا في: « اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنّما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر »[6].

و يرمي بأقواله هذه إلى التفريق بينه وبين المفعول المطلق الذي يأتي من لفظ فعله كما يعتمد على الشكل والوظيفة في تحديد مفهوم واضح للمصطلح، فالمعيار الشكلي هو ما تمذكرهللتفريقبينهوبينالمفعولالمطلق،أماالمعيارالوظيفيكونهعذرلوقوع الأمر.[7]

4- مصطلح المفعول معه:

من مصطلحات سيبويه والتي تظهر في قوله: « ما صنعت وأباك، لو تركت النَّاقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك »[8]، إلا أنه يجمع بين هذا المصطلح

---

[1] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص219-220.

[2] البقرة: 19.

[3] **معاني القرآن**. ج1، ص17.

[4] ينظر رياض يونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص221.

[5] ابن السراج. ج1، ص206.

[6] المرجع نفسه. ج1، ص206.

[7] ينظررياضيونسالسواد،**الحدالنحويوتطبيقاتهحتىنهايةالقرنالعاشرهجري** . ص222.

[8] **الكتاب**. ج1، ص297.

والمفعول به في ذكرهما تحت باب واحد هو: « باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه ومفعول به كما يظهر فيه الفعل في قولك امرء ونفسه»[1].

فمحاولة الربط بين المفعول به والمفعول معه تفسير يجعل من الواو واسطة للفعل المتقدم أو شبه للوصول إلى منصوبه [2]، وتمثيله للمفعول معه بامرء ونفسه لا يقصد به "نفسه"؛ لأنّ شرط المفعول معه أن ينتصل بعد تمام الكلام بل أراد من ذلك التدليل على المصاحبة كما المصاحبة بين المرء ونفسه بحيث لا افتراق لأحد عن الآخر[3].

وقد يرد عند بعض النحاة بمصطلح " الصرف" و ذلك في قولهم: « وما الصرف؟ قلت: أنا تأتي بالواو معطوفة على كلام أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لاَ تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأتيَ مِثلَهُ عارٌ عَليكَ إذا فَعلتَ عَظِيمُ

ومثله من الأسماء التي نصبها العرب وهي معطوفة على المرفوع قولهم: لو تُركت الناقة والأسد لأكلك»[4].

فالملاحظ هنا هو إطلاق مصطلح الصرف على الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، بينما اكتفى بعضهم بالتمثيل له فقط من قبيل: « استوى الماء والخشبة... يجعلون الواو بمعنى مع »[5]، ومنه نرى دقة سيبويه في تحديد مصطلح المفعول معه مقارنة بما قدمه اللغويون بعده، لهذا كُتب لمصطلحه الذيوع والبقاء فقد جاء في كتب المتأخرين نحو: « المفعول معه: اعلم أن الفعل إنّما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو،

---

[1] المرجع نفسه. ج1، ص 297.

[2] ينظر رياض بونس السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص241.

[3] المرجع نفسه. ص241.

[4] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 34.

[5] أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب، **مجالس ثعلب**. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:2. مصر: دار المعارف، 1960م، ج1،ص103

والواو هي التي دلت على معنى مع»[1]. وفي **اللمع** جاء في قوله: « هو كل ما فعلت معه فعلا وذلك قولك: قمت وزيداً»[2].

5- مصطلح المفعول فيه " الظرف ":

أول ما نلمحه في كتاب الحمل و ذلك في: « النصب عن الظرف، قولهم: غداً آتيك، يوم الجمعة ينظر فيه الناس »[3]، وقد تابع تلميذه بنفس الطريقة فنجده قد ذكر في: « باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها....فالمكان قولك: هو خلفك، وقدامك وأمامك»[4].وفي موضع آخر من الكتاب يقول: « متى يُساء عليك؟ وهو يجعله ظرفا فيقول: اليوم أو بعد غد أو يوم الجمعة »[5]. والأمر نفسه عند المبرد إذ يقول: «هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ... وذلك قولك: سرت يوم الجمعة، وجلست خلف زيد»[6].

ومنه نرى أن هذا المصطلح كان عند النحاة القدامى واضحا وبَيِّناً حتى تناقله المتأخرون أمثال ابن السراج الذي يذهب برأيه في هذا الباب: « فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، و تعتبره بحرف الظرف أعني " في" ... فأنت تريد معنى "في" وإن لم تذكره »[7]، وهذا التعريف لم يختلف كثيرا عما قاله ابن جني في اللمع: « باب المفعول فيه وهو الظرف، اعلم أن الظرف كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى "في" وليست في لفظه كقولك: قمت اليوم، وجلست مكانك»[8].

---

[1] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص209.

[2] ابن جني. ص44.

[3] الخليلبنأحمد،**الجملفيالنحو**. ص42.

[4] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص403.

[5] المرجع نفسه. ج1، ص 216.

[6] **المقتضب**. ج4، ص328.

[7] **الأصول في النحو**. ج1، ص190.

[8] الصفحة، 48.

مانراه في التّعريفين الأخيرين هو الاهتمام بالمعيار الصّرفي المتمثل بكون اللفظ الذي يقع ظرفا مفعولا فيه باصطلاح النحاة إنما هو اسم زمان ومكان بشرط أن يتضمن معنى في[1].

6- مصطلح الحـال:

أول إشارة لهذا المصطلح نلمحها في قول سيبويه : «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: أما سمِنا فسمين، وأما عَلماً فعالم »[2]، وقد أخذه أخذه من أستاذه الخليل ودليل ذلك قوله: «وزعم لخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرَّجلُ علماً وديناً... أي أنت الرجل في هذه الحال... فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه»[3].كما يقترن الحال بمصطلح آخر هو " النعت" في كتب نحوية أخرى مثل: « هذا باب ما يجوز لك فيه النعت و الحال... وذلك قولك مررت بامرأة معها رجل قائمةً... وتقول مررت برجل معه راكباً»[4].

وفيمواضعأخربمنالمقتضبيرتبطمعالمفعولفيهإذنجد: « هذابابمن

المفعول ولكنا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النّحويون الحال »[5]. فيورد فيورد أمثلة له مثل: « جاءني زيد راكباً أو ماشياً، فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتا له لأنّه معرفة، وذلك أنك لم ترد: جاءني زيد المعروف بالركوب والمشي، فيكون تحليه بما قد عرف وإنما أردت مجيئه وقع في هذه الحال»[6].

---

[1] ينظر رياض بونس السواد، **الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص 234.

[2] **الكتاب**. ج1، ص 384.

[3] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص384.

[4] المبرد، **المقتضب**. ج3، ص261- 262.

[5] المبرد، **المقتضب**. ج4، ص 166.

[6] المرجع نفسه. ج4، ص 166.

مما يُخيَّل إلينا عدم ثباته بعد، إلا أن المدقق في كتاب المقتضب بأجزائه الأربعة يجده قد استقر في قوله: « باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك: جاء زيد مشيا، وإنما معناه ماشيا لأنّه تقديره جاء زيد يمشي مشياً »[1]، أما كتاب الأصول في النحو فيظهر الحال في قول: « أما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكباً... والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه»[2].

وقد تبعه النحويون في هذا مقول ابن جني: «الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظها نكرة، تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى»[3].

فقد اعتمد هذا الأخير على معايير ثلاثة في تحديد مفهوم المصطلح هي: المعيار الوظيفي الذي يكون فيه الحال وصفا لهيئة الفاعل والمفعول، والمعيار الصرفي المتمثل بكونه نكرة، ومعيار الرتبة أو الموقع الذي يكون فيه الحال فضلة في الكلام[4].

7- مصطلح التمييز:

من مصطلحات الخليل، فقد جاء في قوله: « النصب من التمييز قولهم: أنت أحسن الناس وجهاً، وأسمحهم كفاً؛ بعني إذا ميزت وجها وكفّاً، فنصبت وجهاً وكفاً على التمييز»[5]. وقد ذكره بمصطلح آخر هو "التفسير" وذلك في قوله: «النصب من التفسير قولهم: عندك خمسون رجلا، فنصبت رجلاً على التفسير »[6]، وقد استعمله النحاة بما يرادفه كالتّبيين في قولهم: «هذا باب التبيين والتمييز، اعلم أن التّمييز يعمل فيه الفعل وما

---

[1] المرجع نفسه. ج4، ص 312.

[2] ابن السراج. ج1، ص 213.

[3] **اللمع**. ص52.

[4] ينظر يونس رياض السواد، **الحد النحوي و تطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ص254.

[5] **الجمل**. ص46.

[6] المرجع نفسه. ص45.

يشبهه في تقديره... فمعناه أن يأتي مبينا عن نوعه وذلك قولك: عندي عشرون درهما وثلاثون ثوبا، لما قلت عندي عشرون وثلاثون ذكرت عددا مبهما يقع على كل معدود، فلما قلت درهماً عرفت الشيء الذي إليه قصدت»[1].

فقد استعملوا " التّمييز" بمصطلحه الصريح وذكروا أنواعه، أما ابن السراج فيستعمل نفس المصطلح إلا أنه يجعل لأنواعه باباً منفرداً هم باب تمييز العدد، و باب تمييز المقادير. ويقول في التّمييز: «الأسماء التي تنصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحما وتصبب عرقا وطبت بذلك نفسا... والنَّفسُ هي التي طابت والعرقُ هو الذي تصبَّبَ، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل»[2]، وقد أطال الحديث في هذا الباب وعدّد مسائله وميّز بينه وبين تمييز العدد فقد خصص له بابا بقوله: «هذا باب تمييز الأعداد، اعلم أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها... وذلك قولك أحد عشر درهما وخمسة عشر دينارا»[3].

ومنه نرى ثبات مصطلح التمييز منذ عهد الخليل إلى غاية القرن الرابع الهجري، رغم ربطه بألفاظ أخرى مثل التفسير والتَّبيين إلا أن النحاة المتأخرين كانوا أدق تفصيلا في شرح التّمييز وبيان مسائله.

8- مصطلح المنادى:

من المصطلحات البصرية التي يقابلها عند الكوفيين " المدعو" [4]، وجاء في الكتاب:«هذا باب النداء، اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار

---

[1] المبرد، **المقتضب**. ج3، ص32.

[2] **الأصول في النحو**. ج1، ص222.

[3] المرجع نفسه. ج1، ص312.

[4] مصطلح المدعو من مصطلحات سيبويه إلا أن الفراء أكثر من استعماله، فنسب إلى الكوفيين لشيوع استعمالهم له. ينظر **الخلاف النحوي في المنصوبات**. ص83.

الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب »[1]. وقد أخذ هذا المصطلح من الخليل ودليل ذلك: «وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا للمضاف نحو: يا عبد الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحاً»[2].

وقد ورد عندهم "المنادى" بهذا المصطلح الذي بقي متداولا إلى اليوم في قولهم: «المنادى إذا وصفت بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ولو جاز هذا لقلت يا أخونا... وهذا لحن فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته» [3]، واستمر هذا عند النحاة بعدهم فنجد :«هذا باب النداء، اعلم أنك إذا مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله "يا" يدل من قولك: أدعو عبد الله... فإن كان المنادى واحدا مفردا معرفة بُني على الضم و لم يلحقه تنوين»[4].

إلا أن بعض الكوفيين يوثرون مصطلح "النداء" فنجده في مؤلفاتهم
مثل ﴿وَٱلطَّيۡرَ﴾[5] ﴿مَعَهُۥۖ أَوِّبِي يَٰجِبَالُ﴾ :نصبت الطَّيرَ على جهتين: على نية النِّداء المجدد له«[6]. وفي تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿نُوحٖ مَعَ حَمَلۡنَا مَنۡ ذُرِّيَّةَ﴾[7] أنها منصوبة على النداء ناداهم: يا ذرية من حملنا مع نوح [8]. وفي قولهم: «هذا باب النداء المنسوب وهو نصب كله، تقول في نحو منه: يا زيد بن عمرو، و يا محمد بن عبد الله»[9].

---

[1] سيبويه. ج2، ص182.
[2] المرجع نفسه. ج2، ص182.
[3] المرجع نفسه. ج2، ص184.
[4] المبرد، **المقتضب**. ج4، ص202 – 204.
[5] سبأ : 10.
[6] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص121.
[7] الاسراء: 3.
[8] ينظر الفراء، **معاني القرآن**. ج2، ص166.
[9] خلف الأحمر، **مقدمة في النحو**. ص75.

ومنه نرى تداخلا واضحا بين مصطلحي النداء والمنادى، إلا أن الفرق بينهما واضح؛ فالنداء أسلوب يصدر من المتكلم والمنادى هو ما يقع عليه النداء[1]. فسيبويه والخليل كانوا كانوا أكثر دقة في وضع واستعمال المصطلح من غيرهم.

رابعا: مصطلحات الثنائيات المتقابلة

1- التعريف والتنكير:

مصطلح التعريف: من المصطلحات التي ذكرها الخليل في قوله:«لام التعريف مثل: اللام التي في الرجل والفرس والحائط، تدخل مع الألف على الاسم مكورا فيكون معرفة؛ لأن قولهم: فرس وحائط ورجل هي مناكير إذا قلت: الرجل والمرأة والفرس، صارت معارف بإدخال الألف واللام »[2]. ما نلاحظه في هذا القول هو التمثيل للتعريف وذكر وجه من وجوه وهو " ال" الألف واللام، وهذا يتكرر في مواضع أخرى مثل: «وأما ألف التعريف مثل قولك: النساء والمرأة والرجل والفرس، وسمي ألف التعريف لأنك تدخله مع اللام في أول الاسم نكرة، فيصير ذلك الاسم معرفة»[3].

أما سيبويه فقد زاد على الألف واللام عددا من علامات التعريف عددها في قوله: «هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها، فالمعرف خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار»[4]. ثم وضع لكل علامة من علامات التعريف مثالا: « فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زيد وعمرو، وعبد الله وما أشبه ذلك... وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررت بأبيك... وأما الألف واللام فنحو: الرجل والفرس والبعير...

---

[1] ينظر منصور صالح محمد على الوليدي، **الخلاف النحوي في المنصوبات**. ص75، 83.

[2] **الجمل في النحو**. ص246.

[3] الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**. ص 241

[4] **الكتاب**. ج2، ص5.

وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا [هذه]، وهذان، وهاتان وهؤلاء وذلك... وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته، وأما الإضمار فنحو: هو وإياه وأنت وأنا ونحن وأنتم وأنتن وهن وهم وهي والتاء التي في فعلت »[1]، فعلامات التعريف عند سيبويه هي: الألف واللام، العلم، الضمير، المضاف إلى المعرفة، والأسماء المبهمة التي يقصد بها اسم الاشارة والاسم الموصول.

ووافقه المبرد بهذا الرأي إذ يقول: « المعرفة تدخل على أضرب جماعها خمسة أشياء، فمن المعرفة الاسم الخاص نحو: زيد و عمرو... ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفا ولاما من هذه الأسماء المشتركة و ذلك قولك: جاءني الرجل... ومن المعرفة الأسماء المبهمة، وإنّما كانت كذلك لأنها لا تخاو أحد الأمرين [2]: إما كانت للإشارة نحو: هذا وذلك وتاك وأولئك وهؤلاء، أما ما كان يدنو منك من الذكر فإنك تقول فيه هذا، والأصل ذا و "ها" للتنبيه وتقول للأنثى: ذه وته وتا... ومن المعرفة المضمر نحو: الهاء في ضربته ومررت به»[3].

أما ابن السراج فلا يختلف عن سابقيه فيما يقول: « ذكر المعرفة، والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى، والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن »[4]. ويقصد بالمكنى الضمير، وهنا نجد تطابقا بين ما قاله سيبويه وما قيل في القرن الرابع الهجري، وهذا ما يثبت استقرار هذا المصطلح، إلا أنني وجدت ما لحق من النحويين قد أضافوا النداء ضمن علامات الاسم وهذا ما لم أجده فيما سبق ذكره.

مصطلح النكـرة: قال فيها سيبويه: « اعلم أن النّكرة أحق عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا؛ لأن النّكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ذلك أكثر الكلام ينصرف في

---

[1] المرجع نفسه. ج2، ص 5-6.

[2] لم يذكر الأمرين. ينظر المبرد، **المقتضب**.ج4، ص276.

[3] المبرد، **المقتضب**. ج4، ص276 – 279.

[4] **الأصول في النحو**. ج1، ص149.

النكرة»[1]. ويرمي بقوله أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وقد تبعه النحاة في هذا الرأي فنجد في بعض الكتب النحوية: « أصل الأسماء النكرة»[2].

وقد عرفوها بـ: «الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحدا من الجنس دون سائره، وذلك محو: رجل وفرس وحائط وأرض، وكل ما كان داخلا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميّز عنه»[3]، وهذا ما يعتمده النحاة المتأخرون كابن السراج الذي يقول في باب المعرفة والنكرة: « كل اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سُمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدا بعينه إذا ذكر »[4].

فتميزعرضهلمصطلحالنكرةبالتفصيلالدقيقوالمنظّم؛إذإنّنانجدهقدقسّمالنكرة

فتميز عرضه لمصطلح النكرة بالتفصيل الدقيق والمنظم؛ إذ إننا نجده قد قسم النكرة إلى قسمين تيسيرا وتوضيحا، عكس النحاة الأوائل الذين أدخلوا مصطلح النكرة إلى قسمين في مصطلح المعرفة ولم يذكروا أقسامها إلا في شروحات مطولة متداخلة، ودليل ذلك قولنا هو: « النكرة تنقسم إلى قسمين: أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل وفرس وحجر وحمل وما أشبه ذلك، والقسم الثاني: أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة نحو أن سمي إنسان بعمرو، فيكون معروفا بذلك في حيه، فإن سمي باسم آخر ل نعلمه إذا قال قائل: رأيت عمراً إيُّ العُمَرينِ هو ؟ ومن أجل ننكره دخلت عليه الألف و اللام إذا ثُني وجُمع»[5].

وما يمكن أن نجمله من خلال ما سبق هو[6]:

---

[1] **الكتاب**. ج1، ص22.

[2] المبرد، **المقتضب**. ج4، ص276.

[3] المرجع نفسه. ج4، ص276.

[4] **الأصول في النحو**. ج1، ص148.

[5] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص148.

[6] أحمد عبد العظيم عبد الغني، **المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية**. ص121 – 123.

. أن التعريف يعني تعيين المعرف وتحديده وعدم شيوعه في جنسه.

. أن المعارف أقسام هي: العلم، الضمير، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة المعرف بـ "ال"، الإضافة والنكرة المقصودة.

. أن النكرة ما لا يدل على معين محدد وإنما شاع في جنسه، ولا تنقسم إلى أنواع كالمعرفة وأنها تتفاوت في درجات التنكير والإبهام والشيوع.

. أن المعارف تتفاوت أيضا في درجات التعريف.

وما يؤكد النقطتين الأخيرتين ما جاء في المقتضب: « وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض، كما أن النّكرة بعضها أنكر من بعض »[1]. ولكن بالرغم من وضع النحاة لهذه الحدود بين المعرفة والنكرة، إلا أننا نلمس تداخلا وتضاربا في استعمال المصطلحين، فعلى سبيل المثال: اعتبر النحاة اسم الموصول – وهو أحد أفراد المعرفة– نكرة حين يوصف بمثل كلمة "غير" في قوله تعالى:

﴿ عَلَيۡهِمۡ ٱلۡمَغۡضُوبِ غَيۡرِ عَلَيۡهِمۡ أَنۡعَمۡتَ ٱلَّذِينَ صِرَٰطَ ٦ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٱلصِّرَٰطَ ٱهۡدِنَا ﴾

﴿[2] ٧ ٱلضَّآلِّينَ وَلا وهذا ما وضحه الفراء في قوله: « و"غَيرِ" في مذهب نكرة غير موقتة، ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير موقتة» [3]. لأن (الذين)مع كونه معرفة فتعريفه بالصلة؛ فهو قريب من النكرة لأنه عام "غَيرِ المَغضُوبِ" أيضا لم يقصد به معينا، فمن ثم يصلح أن تكون "غير" وصفا للمعرفة، يرى بعضم أن "غير" وإن كانت في الأصل نكرة إلا أنها هنا قريبة من المعرفة؛ لأنها إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتينتعرفت بالإضافة، أو قربت من المعرفة كقولك: تعجبني الحركة غير السكون. فالحركة كذلك

[1] المبرد. ج4، ص 280.

[2] الفاتحة: 6 – 7.

[3] **معاني القرآن**. ج1، ص7.

الحال هنا لأن المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان معرفتان، ويجوز في "غير" في الآية أن تكون بدلا من " الذين" أو من الهاء في "عليهم"[1].

2- مصطلح الإعراب والبناء:

أول ما نلمح هذا المصطلح في قول الخليل: «هذا الكتاب فيه جملة الإعراب، إذا كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم» [2]. ويقول في البناء: « النصب علي البنية ما كان بناءً بنته العرب مما لا يزول إلى غيره مثل: الفعل الماضي ومثل حروف: إن وليت ولعل وسوف وأين وما أشبهه» [3]. يتكلم عن البناء بالنصب تحديدا فيمواضعأخريتحدثعنالبناءبالرفعمثل: « الرفعالبنيةمثل: حيثوقطلا يتغيّران عن الرفع على كل حال»[4].

ويُواصل تلميذه في نفس المسألة إلا أنّه قد أضاف على ماقاله الخليل، وفصّل فيه ضمن حديثه عن: « باب مجاري أواخر الكلم وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب و الفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف»[5].

ويُبيِّن وجه التَّفريق بينهما في قوله:«وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث في العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين

---

[1] ينظر الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص7.

[2] **الجمل في النحو**. ص 33.

[3] المرجع نفسه. ص 85.

[4] الخليل بن أحمد،**الجمل في النحو**. ص148.

[5] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص13.

ما يُبنى عليه الحرفبناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب»[1].

يُقدم سيبويه مصطلحين واضحين هما "الإعراب" الذي يكون في حال التغير وفق الموقع العربي، ومصطلح "البنا ء" وهو استخدام في حال الثبات [2]، وقد تبعه عدد من النحاة في هذا مثلا نجد بعضهم يقول في الإعراب والبناء: « المعرب: الاسم المتمكن والفعل المضارع... وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرفع والنصب والجر، فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل؛ فالضم نحو قولك: زيد وعبد الله وعمرو، ونصبه بالفتح نحو قولك: زيداً وعمراً وعبد الله وجره بالكسرة نحو قولك: زيدِوعمرو وعبد الله. فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربا، فإن كان

مبنيا لا يزول من حركة إلى أخرى نحو: حيث وقبل وبعد، قيل لهم مضموم ولم يقل مرفوع لأنه لا يزول عن الضم»[3].

نستنتج من هذا القول التفريق بين البناء والإعراب وهو ما فعله سيبويه، وقد نجد طرحا واضحا وصريحا لهذين المصطلحين عند نحاة القرن الرابع هجري مثل قولهم في : «باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني، الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد التام المتمكن وأعني بالمتمكن مالم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر... فإن كانت الحركات ملازمة سُمي الاسم مبنيا»[4].

فإذا تتبّعنا ما قاله ابن جني في هذا الباب لوجدناه قد فصل وشرح واستفاض في هذا، إذ نراه يقول: « الإعراب ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ والفرق بينهما زوال الإعراب

---

[1] المرجع نفسه. ج1، ص13.

[2] ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغوي واقع المصطلح اللغوي العربي قديما و حديثا** . ص 41.

[3] المبرد، **المقتضب**. ج1، ص 141 – 142.

[4] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص45.

لتغير العامل وانتقاله ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته، فالإعراب أربعة أضرب: رفع ونصب وجر وجزم، فالرفع والنصب يشتركفيها الاسم والفعل... والجر يختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال، والجر يختص بالأفعال ولا يدخل الأسماء »[1]، ثم يذكر البناء في : « والبناء أربعة أضرب: ضم وفتح وكسر ووقف؛ فالضّم يكون في الاسم نحو: حيث ومن... وفي الفتح يكون في الاسم نحو: أين وكيف، وفي الفعل نحو: قام و قعد، وفي الحرف نحو: إن و ثم. و الكسر يكون في الاسم نحو أمس وهؤلاء، وفي الحرف في جَيرِ و في لام الإضافة، وبائها نحو قولك: لزيد وبزيد، ولا كسر في الفعل والوقف يكون في الاسم نحو: من وكم وفي الفعل نحو خذ و كل »[2].

أو ما نلاحظه هو إغفال ابن السراج نوع من أنواع الإعراب وهو الجر واكتفى بثلاثة فقط. بينما ابن جني قد أتى على ذكر واحد منهم وفصل في ذلك. ويمكن أن نلخص ما جاء في هذه الأقوال خول الإعراب والبناء هو:

. أن الإعراب تغير آخر الكلمة لأثر يجلبه العامل.

. أن البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة.

إلا أن من اللغويين القدامى من لم يلتزم بمقولتي الإعراب والبناء، إذ نراهم في بعض المسائل يجعلون ما اعتبروه مبنيا داخلا ضمن المعربات و العكس، ومثال ذلك مذهب الكوفيين إذ قالوا بأصالة الإعراب في الفعل المضارع مثل : الاسم لا محمولا عليه، وحُجتهم في هذا أن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء. وبيان

[1] **اللمع**. ص17.

[2] المرجع نفسه. ص17 – 18.

ذلك:**لا أريد أن أزورك فيمنعني البواب،** إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى آخر[1].

أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة به والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى، لا عدم الحركة مثل قولنا: أريد أن أزورك فيمنعني البواب، لو سكّنت العين لفهم المعنى، وإنما يشكُل إذا نصبتها وإنما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل، فبالحركة يُفرَّق بين معاني حرف العطف ولا يفرق معنى الفعل ومعنى له[2].

كما اعتبر فريق من النحاة فعل الأمر معربا بالجزم وحُجَّتهم في أن كل واحد منهما أمر؛ فإذا كان أحد الأمرين معربا كان الآخر كذلك، لذا قالوا أن حرف المضارعة هو المقتضى للشبه وقبل فعل الأمر للمواجهة، فالتقدير في قولك: قم، لتقم، يدل ذلك على أن حذف اللام قد جاء صريحا[3].

3- مصطلح العمدة والفضلة:

العمدة في عرف النحاة هي ما لا يُستغنى عنه، وهو الأساس الذي تقوم عليه الجملة، وقد عبر عنه سيبويه في "باب المسند والمسند إليه" ولم يعرضه بمصطلحه الصريح وذلك في قوله: « وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُداً»[4]، وهي الجملة الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره. ويتكرر هذا في أكثر من موضع في

---

[1] ينظر أبي البقاء العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين** . تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثمين. ط:1. بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1406هـ، 1986م، ص153.

[2] المرجع نفسه. ص154 – 155.

[3] أبيالبقاءالعكبري،**التبيينعنمذاهبالنحويينالبصريينوالكوفيين**. ص176 – 177.

[4] **الكتاب**. ج1، ص23.

كتب النحاة فقد نجد مثلا: « هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، فمن ذلك: قام زيد والابتداء وخبره»[1].

أما الفضلة فهو ما يقابل العمدة وهو ما أمكن الاستغناء عنه في تركيب الجملة ووجدنا هذا المصطلح في قول ابن جني: « في باب المفعول المطلق و هو المصدر... فإذا ذمرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب منه»[2].

يتضح لنا مما قدمه أسلافنا أنهم اعتمدوا الشكل والدلالة أساسين لتحديد مصطلحي "العمدة" و" الفضلة" ذلك في تحديدهم لركني الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر وكذلك عدتا الجملة الفعلية الفعل وفاعله [3]. لكن إذا كان مقياس التحديد نحويا، فكيف نفسر ما وجب فيه الحذف العمدة؛ مثل وجوب حذف الفعل بعد أدوات الشرط؛ إذ هي أدوات الشرط.[4]

« إن، لو، إذا »نحو قوله تعالى: ﴿۝1 ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ إِذَا[5]﴾وقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ[6]﴾.

فالفعل محذوف عندهم وجوبا يفسره المذكور والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت. وإن استجارك أحد استجارك، مثل ما جاء في الكتاب:« فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخير وإن شراً فشر »[7]. وقد حذفوا المبتدأ في مواضع مثل قوله

---

[1] المبرد، **المقتضب**. ج4، ص 146.

[2] **اللمع**. ص44.

[3] ينظر أحمد عبد العظيم عبد الغني، **المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية**. ص100.

[4] المرجعنفسه. ص104.

[5] الانشقاق: 1.

[6] التوبة: 6.

[7] سيبويه، **الكتاب**. ج3، ص113.

تعالى:﴿ ۝١١ حَامِيَةٌۢ نَارٌ ۝١٠ هِيَهۡ مَآ أَدۡرَىٰكَ وَمَآ﴾[1]أي هي نار وحذف الخبر في نحو جواب السّائل: ما عندك؟ فتقول: خالد. ونحو قوله تعالى ﴿ حَيِضۡنَ لَمۡ وَٱلَّٰٓـِٔي أَشۡهُرٖ ثَلَٰثَةٞ فَعِدَّتُهُنَّ ٱرۡتَبۡتُمۡ إِنِ نِّسَآئِكُمۡ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِنَ يَئِسۡنَ وَٱلَّٰٓـِٔي ﴾ ﴿ ۚ﴾[2] أي كذلك[3].

كما أن الفضلة قد تُعدُّ عمدة في بعض الجمل مثل ما قرروه في باب النعت أن الذي به الفائدة ويحسن السكوت ويتحقق به مفهوم الجملة نحوا ودلالة قد لا يكون الخبر وإنّماصفةالخبر،وغنىعنالبيانأنالصفةفيتصنيفاتهممنالفضلاتوأنالخبر من العمد[4]، وما يوضح هذا الرأي الآيات التالية:

﴿تَجۡهَلُونَ قَوۡمٌ أَنتُمۡ بَلۡ ۚ ٱلنِّسَآءِ دُونِ مِّن شَهۡوَةً ٱلرِّجَالَ لَتَأۡتُونَ ﴿أَئِنَّكُمۡ[5]

﴿عَادُونَ قَوۡمٌ أَنتُمۡ بَلۡ ۚ أَزۡوَٰجِكُم مِّن رَبُّكُم لَكُمۡ خَلَقَ مَا ﴿وَتَذَرُونَ[6]

خلاصة الفصل الثاني:

بعد عرضنا المصطلحات النحوية و كيف تطورت منذ عهد سيبويه إلى نهاية القرن الرابع الهجري خرجنا بهذه الملاحظات:

---

[1] القارعة: 10 – 11.

[2] الطلاق: 4.

[3] ينظر فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها** . ط:2. عمان: دار الفكر، 1427هـ، 2007م، ص75.

[4] ينظر أحمد عبد العظيم عبد الغني، **المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية**. ص178 – 179.

[5] النمل: 55.

[6] الشعراء: 166.

. أن أغلب المصطلحات النحوية المتداولة اليوم قد تمت الإشارة إليها في كتب النحاة الأوائل.

. أن إشارة النحاة إلى المصطلحات النحوية تفاوتت بينهم، إذ إننا نجد مصطلحات أدق عند الخليل و سيبويه من تلك التي وُجدت عند ما تلاهم من النحاة المتأخرين و العكس، قد نجد بعض المصطلحات قد مسها تطور عبر الزمن.

. أن بعض المصطلحات أخذت تسميتها من وظيفتها مثل الخبر "الإخبار" و الفاعل "الفاعلية".

. أن من النحاة من عبر عن المصطلح الواحد بأكثر من مصطلح مثل الفراء، مما فتح باب الاختلاف والتعدد المصطلحي.

أنمنالنحاةمنلميلتزمبالحدودالنحويةالتيوضعهاللمصطلحمثل: ماجربفي

العمدة والفضلة، إذ يتداخلان في مواضع كثيرة،والحال نفسه بالنسبة للتعريف والتنكير.

. أن لنحاة القرن الرابع الهجري دور كبير في إرساء عدد كبير من المصطلحات ذلك أن الفكر المصطلحي قد اكتمل آن ذاك.

جدول المصطلحات النحوية البصرية و الكوفية و تطورها حتى القرن الرابع الهجري

الرقم	المصطلح عند نحاة القرن الرابع الهجري	المصطلح عند البصريين	المصطلح عند الكوفيين
01	الجملة[1]	الكلام[2]، الكلم[3]، جملة[4]	الكلام[5]
02	المبتدأ[6]	المبتدأ[7]	المبتدأ ، الابتداء[8]
03	الخبر[9]	المبني على المبتدأ[10]	الخبر
03	الفعل[11]	الفعل[12]	الفعل[13]
04	الاسم[14]		

[1] ابن جني، **اللمع**. ص 32.

[2] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص25.

[3] المرجع نفسه. ج1، ص 12

[4] المبرد، **المقتضب**. ج1، ص146.

[5] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص16 – 31 – 33.

[6] ابن جني، **اللمع**. ص 31.

[7] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 23.

[8] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 13.

[9] ابن جني، **اللمع**. ص 31

[10] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 23.

[11] ابن جني، **اللمع**. ص17.

[12] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 12.

[13] الفراء،**معاني القرآن**.ج1، ص12.

[14] ابن جني، **اللمع**. ص 17.

		الاسم[1]	الاسم[2]
05	الحرف[3]	الحرف[4]	الحرف[5]
06	الفعل المتعدي[6]	باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول.[7]	الفعل الواقع[8]
07	الفعل اللازم	الفعل[9]	الفعل ليس الواقع[10]
08	الفاعل[11]	الفاعل[12]	الفاعل
09	نائب الفاعل[13]	باب المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل[14]	مالم يسم فاعله[15]
10	اسم الفاعل[16]	باب مجرى الاستفهام من أسماء الفاعلين و المفعولين[1]	الفعل الدائم[2]

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 12.
[2] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص12.
[3] ابن جني، **اللمع**. ص17.
[4] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 12.
[5] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص12.
[6] ابن جني، **اللمع**. ص 48.
[7] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 41.
[8] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 165.
[9] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 12.
[10] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 121.
[11] ابن جني، **اللمع**. ص35.
[12] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 33.
[13] ابن جني، **اللمع**. ص 35.
[14] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 41.
[15] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 102.
[16] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 122.

11	العطف[3]	الإجراء[4]، العطف[5]	النسق[6]
12	التوكيد[7]	توكيد لفظي[8]	التشديد[9]
13	الضمير[10]	الإضمار[11]	المكنى[12]
14	النفي[13]	النفي[14]	الجحد[15]
15	الاثبات	الاثبات	الاقرار[16]
16	حروف الجر[17]	حروف الجر	الصفة[18]
17	إن و أخواتها[19]	باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها	إن و أخواتها[1]

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 108.

[2] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 165.

[3] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج2، ص 72.

[4] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 66.

[5] المرجع نفسه. ج1، ص 246.

[6] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 26.

[7] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج2، ص 19.

[8] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 431.

[9] الفراء، **معاني القرآن**. ج3،ص 122.

[10] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص148.

[11] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص 6.

[12] الفراء،**معاني القرآن**.ج2، ص6.

[13] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص379.

[14] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص274.

[15] الفراء، **معاني القرآن**.ج1، ص53.

[16] المرجع نفسه.ج1، ص53.

[17] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 408.

[18] الفراء، **معاني القرآن**.ج1، ص 148– 105.

[19] ابن جني، **اللمع**. ص 41.

		كعمل الفعل فيما بعده.[1]	
18	المفعول به[3]	النصب من مفعول[4]	مفعول به[5]
19	مفعول فيه[6]	باب ما ينتصب من الأماكن و الوقت.[7]	يرى الكوفيون أن لا مفعول إلا المفعول به وباقي المفاعيل مشبهة بالمفعول[8]
20	مفعول لأجله[9]	باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر.[10]	تفسير[11]
21	ظن و أخواتها[12]	باب الأفعال التي تستعمل و تلغى[13]	ظن[14]
22	المفعول المطلق[15]	اسم الحدثان او الحدث[16]	يربالكوفيونأنلامفعولإلاالمفعولبهوباقيالمفاع يلمشبهةبالمفعول.
23	الحال[1]	بابماينتصبمن	

[2] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص51.

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص 131.

[3] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 169.

[4] الخليل بن أحمد، **الجملفي النحو**.ص 36.

[5] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 137.

[6] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 190.

[7] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 403.

[8] محمد عوض القوزي، **المصطلح النحوي و تطوره حتى نهاية القرن الثالث هجري**. ص 162.

[9] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 206.

[10] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص367.

[11] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 17.

[12] ابن جني، **اللمع**. ص49.

[13] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 117.

[14] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص263، 281.

[15] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 159.

[16] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 35.

		المصادرلأنهحال[2]	القطع[3]، الحال[4]
24	التمييز[5]	التفسير[6] ، التمييز.[7]	التبيين و التمييز[8]
25	أسماء الإشارة[9]	الأسماء المبهمة[10]	التقريب[11]
26	اسم كان و خبرها[12]	باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل و المفعول فيه شيء واحد.[13]	كان[14]
27	التوابع[15]	باب مجرى النعت على المنعوت و الشريم على الشريك و البدل من	الاتباع[1]

[1] ابن جني، **اللمع**. ص 52.

[2] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص384.

[3] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 11 – 193 – 200.

[4] المرجع نفسه. ج1، ص 309.

[5] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 225.

[6] الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**. ص 35.

[7] المرجع نفسه. ص 36.

[8] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 17.

[9] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 148.

[10] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ث 77.

[11] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص 198.

[12] ابن جني، **اللمع**. ص 36.

[13] سيبويه، **الكتاب**. ج 1، ص 45.

[14] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 186.

[15] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج2، ص 19.

		المبدل منه وما أشبه ذلك.[1]	
28	البدل[3]	البدل[4]	التكرير، التبيين، تفسير، ترجمة[5]
29	عطف البيان[6]	هذا باب بدل المعرفة من النكرة و المعرفة من المعرفة و قطع المعرفة من المعرفة المبتدأة[7]	مصطلح لم يترجمه الكوفيون
30	الأسماء الستة	هذا باب مالا يجوز فيه بنات الحرفين إلا الرد و ذلك قولك أب أبوي و في أخ أخوي.[8]	الأسماء المضافة[9]
31	حروف	حروف المعاني[11]	الأدوات[12]
32	لا النافية للجنس[13]	لا النافية [14]	لا التبرئة[1]

[2] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص 202.

[1] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 412.

[3] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج2،ص 36.

[4] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 412.

[5] شوقي ضيف، **المدارس النحوي**. ص 201.

[6] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج2، ص 45.

[7] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص 14.

[8] المرجع نفسه. ج3، ص 359.

[9] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 409.

[10] أحمد ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**. ص 87.

[11] سيبويه، **الكتاب**. ج3، ص 5.

[12] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 58.

[13] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 396.

[14] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص 274.

33	ضمير الشأن	ضمير منفصل	العماد، الدعامة[2]
34	التعريف [3]	المعرفة[4]	المعرفة[5]
35	التنكير[6]	النكرة [7]	النكرة[8]
36	العمدة	مالا يستغنى عنه[9]	تمام الكلام[10]
37	الفضلة	الفضلة	مالم يتم الكلام[11]
38	الإعراب[12]	الإعراب[13]	يرى الكوفيون أن علامات الاعراب و البناء شيء واحد و لم يفصلوا بينهما مثل البصريين[14]
39	البناء[15]	البناء[16]	
40	تقسيم الفعل إلى ماضي و	تقسيمالفعلإلىماضيومضارعوأمر[17]	يقسم لكوفيون الفعل إلى ماضي و مضارع و دائم[18]

[1] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 120.

[2] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 52- 51.

[3] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج2، ص87.

[4] سيبويه، **الكتاب**. ج2، ص 5.

[5] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 21.

[6] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 148.

[7] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 54.

[8] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ض21.

[9] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 23.

[10] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 107.

[11] المرجع نفسه. ج، ص 107.

[12] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص43.

[13] سيبويه، **الكتاب**. ج1، ص 13.

[14] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص 196.

[15] ابن السراج، **الأصول في النحو**. ج1، ص 43.

[16] سيبويه، **الكتاب**.، ج1، ص13.

[17] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص 197.

[18] شوقي ضيف ، **المدارس النحوية**. ص 197.

	مضارع و أمر		
41	ماينصرفومالاين صرف[1]	ما ينصرف و ما لا ينصرف[2]	ما يجرى و ما لا يجرى[3]
42	نعم و بئس[4]	نعم و بئس	نعم و بئس[5]
43	الموصول[6]	باب الأسماء التي يجازى بها و تكون بمنزلة الذي، الصلة.[7]	الصلة[8]

جدول رقم (03) يوضح المصطلحات النحوية وتطورها حتى القرن الرابع الهجري.

[1] ابن جني، **اللمع**. ص 104.

[2] سيبويه، **الكتاب**. ج3، ص 193.

[3] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ص 201.

[4] ابن جني، **اللمع**. ص 98.

[5] الفراء، **معاني القرآن**. ج1، ص 57.

[6] ابن جني، **اللمع**. ص 124.

[7] سيبويه، **الكتاب**. ج3، ص 69.

[8] الفراء،**معاني القرآن**. ج1، ص 157.

الخاتـــم ـــة

بعد دراسة هذا الموضوع لموسوم بـ:**(المصطلح النحوي عند النحاة العرب دراسة تطبيقية في تطور المصطلح حتى القرن الرابع هجري)**، توصلت فيه إلى النتائج التالية:

1. أن المصطلح النحوي لم يظهر متأخرا بل تواجد مع بدايات النحو العربي في شكل إشارات دالة على مفهوم نحوي محدد، كانت مجهودات أبي الأسود الدؤلي هي الممهد لأولى المصطلحات النحوية.
2. أن الكتاب لسيبويه يمثل أكبر ترسانة مصطلحية باعتباره أول كتاب نحوي وصل إلينا، فكان خلاصة قرن ونصف من الدراسات النحوية، وصورة تعكس جهود أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ورغم هذا فقد كانت مصطلحات الكتاب غير ناضجة بعد؛ إذ كانت في شكل عناوين طويلة تخلو من الايجاز، مادفع النحاة بعده إلى تهذيبها واختصارها أمثال المبرد والفراء والرماني.
3. أن التطور الذي مس أغلب المصطلحات النحوية التي جاءت في الكتاب كانت تمس الجانب الشكلي فقط أي التركيبة اللفظية لمصطلحات سيبويه لاالمفاهيم والمدلولات النحوية التي عبر عنها صاحب الكتاب والتي تميزت بالدقة في الطرح.
4. أن بعض المصطلحات بقيت كما هي ولم تتغير مثل: مصطلح الاسم والفعل والحرف لكن ما تمت إضافته هو تمييز كل واحد منهم بعلامات خاصة كالجر والتنوين

والنداء... للاسم وفي المقابل تغيرت مصطلحات أخرى مثل: الجملة التي عُبر عنها بالكلام والكلم ثم تطورت على يد المبرد الذي أول من أطلق هذا المصطلح وبقي متداولا إلى اليوم.

5. أن النحاة ورغم وضعهم لهذه المصطلحات والحدود النحوية لفهم وضبط الظاهرة اللغوية إلا أنهم وقعوا في تداخل بين ما فرقوا بينه أحيانا مثل الإعراب و البناء؛ فقد وُجدت مواطن اختلف حولها أهي معربة أم مبنية، كذلك الحال بالنسبة للتعريف والتنكير، فما كان معرف قد يكو نكرة في مواضع أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب العربية:

1. إبراهيم عبود السامرائي، **المدارس النحوية.** ط:2. عمان: دار المسيرة، 2010م.
2. أحمد بن فارس بن زكرياء، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** . تحقيق: أحمد حسن بسج. ط: 1. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1418هـ، 1997م.
3. أحمد عبد العظيم، **المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية** . ط:بلا. الفجالة: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1410هـ، 1990م.
4. تمام حسان، **الأصول في النحو دراسة بسيتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه للغة والبلاغة.** ط:بلا. القاهرة، مصر: عالم الكتب، 2000م.
5. توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب** . ط: 1، منوبة، تونس: دار محمد علي للنشر، 2003م.
6. ثعلب، **مجالس ثعلب** . تحقيق: عبد السلام هارون. ط: 2. مصر: دار المعارف، 1960م.
7. ابن جني، **اللمع في العربية.** تحقيق: سميح أبو مغلي. عمان: دار مجدلاوي، 1988م.
8. خلف الأحمر، **مقدمة في النحو** . تحقيق: عز الدين التنوجي. ط:بلا، دمشق: مطبوعات ديرية إحياء التراث القديم، 1381هـ، 1961م.

9. الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين** . تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط: بلا. بيروت: دار الكتب العلمية،1424هـ، 2003م.

10. الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو** . تحقيق: فخر الدين قباوة. ط: 1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ، 1985م.

11. رياض يونس السواد، **الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر هجري**. ط:1. عمان: دار الراية للنشر،2009،1430م

12. الزبيدي الأندلسي، **طبقات النحويين واللغويين** . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:2. مصر، القاهرة: دار المعارف، 1984

13. ابن السراج النحوي البغدادي، **الأصول في النحو** . تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط:3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ، 1992م.

14. سعود بن غازي أبو تاكي، **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع هجري**. ط:1. عمان، الأردن: عالم الكتب، 1406هـ، 2005م.

15. ابن سلام الجمحي، **طبقات الشعراء** . ط: بلا. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1422هـ، 2001م.

16. سمير شريف استيتية، **اللسانيات المجال والوظيفة** . ط: 1. عمان، الأردن: جدار للكتاب العالمي، 2008م.

17. السيرافي، **أخبار النحويين والبصريين** . تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي. ط: 1. مصر: شركة ومكتبة مصطفى الباس الحلبي و أولاده، 1375هـ، 1955م.

18. شعبان عوض محمد العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل** . ط: بلا. سوريا: دار طالاس للدراسات و الترجمة والنشر، 1989م.

19. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**. ط:7. مصر: دار المعارف، 1992م.

20. عبد العال سالم مكرم، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية** .ط:2. الكويت: المطبعة العصرية، 1987م.

21. عبد القادر مهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي** . ط: 1. بيروت، لبنان: دار الغرب الاسلامي، 1993م.

22. عبد الله بن محمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**. ط:بلا. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1413هـ، 1993م.

23. عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية** . ط:بلا. الاسكندرية: دار المسيرة، 2010م.

24. العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين** . تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط:1. بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1406هـ، 1986م.

25. على المجدي ناصف، **سيبويه إمام النحاة** . ط: 2. القاهرة: دار الكتب، 1979م.

26. فاضل صالح السامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**. ط:2. عمان: دار الفكر، 1427هـ، 2007م.

27. الفراء، **معاني القرآن**. ط:3. بيروت، لبنان: عالم الكتب، 1403هـ، 1983م

28. كريم ناصح الخالدي، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية** . ط: 1. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1427هـ، 2006م.

29. المبرد، **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. ط: 2. القاهرة: الأهرام التجارية، 1415هـ، 1994م

30. محمد الشاطر أحمد محمد، **الموجز في نشأة النحو** . ط:بلا. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1403هـ، 1983م.

31. محمد الطنطاوي، **نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة** . ط:بلا. الاسكندرية: دار المعارف،2008م.

32. محمد عوض القوزي، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري**. ط:1. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1401هـ، 1981م.

33. محمدالمختارولدأباه،تاريخالنحوالعربيفيالمشرقوالمغرب. ط:بلا. بيروت،لبنان: دارالكتبالعلمية، 1971م.

34. مصطفى طاهر الحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغوي واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا. ط:1. الأردن، اربد: عالم الكتب، 1424هـ، 2003م.**

35. منصور صالح محمد علي الوليدي، **الخلاف النحوي في المنصوبات** . ط:1. عمان، إربد: جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، 2006م.

36. مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** . ط:3. القاهرة، مصر: مطبعة مصطفى الباجي الحلبي و أولاده، 1958م.

37. النحاس، **شرح أبيات سيبويه** . تحقيق: زهير غازي زاهد. ط: 1. عمان، الأردن: عالم الكتب، 1406هـ، 1986م.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. محمد إبراهيم يوسف شيبة، «**شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني**»، (رسالة دكتوراه)، قسم الدراسات العليا فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1415هـ.

فهـرس الجـداول:

الرقـــم	مـوضوعــه	الصفحــة
01	وضع المصطلح النحوي عند الرماني	25
02	تعدد المصطلح النحوي عند المدرستين البصرية والكوفية	35
03	المصطلحات النحوية البصرية والكوفية وتطورها حتى القرن الرابع الهجري	76

فـهرس الموضوعـات	الصـفحـة
مقدمـة	أ ــ د
الفـصل الأول: المصطلـح النحـوي ظـهوره و تطـوره	2 -35
أولا: ظهور المصطلح النحوي و تطوره	2
1 إرهاصات المصطلح النحوي	2
مصطلح العربية	4
مصطلح الإعراب	5
2 مدرسة الخليل وعملية المصطلح النحوي	7
مصطلح الرفع	7
مصطلح النصب	8
مصطلح الخفض	8
مصطلح الجزم	8
مصطلح الاسم	9
مصطلح ضمير الفصل	9
مصطلح الفعل	10

ثانيا:تعدد المصطلح النحوي وإيديولوجيته عند المدرستين البصريةوالكوفية	15
1 -المصطلح في المدرسة البصرية و أسلوبها في استقراء اللغة	15
أ- منهج المدرسة البصرية في استقراء اللغة	16
جمع المادة العلمية	16
التأكد من الثقات في صحة المروي	16
كثرة المسموع	17
كمية المقيس عليه المنقول عن العرب	17
ب- المصطلح النحوي في مدرسة البصرة	19
مصطلح المسند	19
مصطلح الصفة و مصطلح التكرير	20
مصطلح المنقوص	20
مصطلح الضمير	20
مصطلح اسم الفعل	20
مصطلح إن وأخواتها	21
مصطلح التمييز	21
مصطلح لا النافية للجنس	21
مصطلح نائب الفاعل	21
مصطلح باب كان	22
مصطلح ما	22
مصطلح باب ما ينتصب لأنه عذر لوقوع الأمر	23
مصطلح باب مجرى النعت على المنعوت	23
2 -المصطلح في المدرسة الكوفية و أسلوبها في استقراء اللغة	24

أ- منهج الكوفة في استقراء اللغة	25
الاتساع في الرواية	25
اتساع الكوفيين في القياس	26
التأكد من الثقات في صحة المروي	26
ب- المصطلح النحوي في مدرسة الكوفة	26
مصطلح التقريب	27
مصطلح الصرف	27
مصطلح اسم الفعل الواقع	27
مصطلح الجحد	28
مصطلح اسم التبرئة	28
مصطلح التفسير	28
مصطلح العماد	29
ثالثا:التعدد المصطلحي وأثره في الدرس النحوي	30
اختلاف السمات المفيدة بين المذهبين	30
اعتماد السياق في تعيين التسمية الاصطلاحية	31
خلاصـة الفصـل الأول	35
الفصـل الثانـي: الدراسـة التطبيقيـة في تطـور المصطلـح حتـى القـرن الرابـع الهجـري	69-37
أولا: مصطلحـات مفـردة	37
1- مصطلح الجملة	37
2- مصطلح الاسم	39
3- مصطلح الفعل	41
4- مصطلح الحرف	43
ثانيا: مصطلحـات المرفوعـات	45
1 -مصطلح المبتدأ	45

2- مصطلح الخبر	46
3- مصطلح الفاعل	47
ثالثا: مصطلحـات المنصوبـات	48
1- مصطلح المفعول به	48
2-مصطلح المفعول المطلق	49
3-مصطلح المفعول له	50
4- مصطلح المفعول معه	52
5- مصطلح المفعول فيه " الظرف"	53
6-مصطلح الحال	54
7-مصطلح التمييز	56
8- مصطلح المنادى	57
رابعا:الثنائيـات المتقابلـة	59
1- التعريف و التنكير	59
2- الإعراب و البناء	63
3- العمدة والفضلة	67
خلاصـة الفصـل الثانـي	69
جدول المصطلحات النحوية البصرية و الكوفية و تطورها حتى القرن الرابع هجري	70
الخـاتمـة	78
قائمـة المصـادر و المـراجـع	80
الفـهـارس	84